الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة

متابعة تعهدات اتفاق قرطاج

إلى غاية 12 مارس 2018

مارس 2018

أولويات اتفاق قرطاج

I. كسب الحرب على الارهاب

II. تسريع نسق النَمو والتَشغيل

III. مقاومة الفساد وإرساء مقومات الحوكمة الرَشيدة

IV. التحكم في التوازنات المالية وتنفيذ سياسة اجتماعية ناجعة

V. إرساء سياسة خاَصَة بالمدن والجماعات المحليَة

VI. دعم نجاعة العمل الحكومي واستكمال تركيز المؤسَسات

ا. كسب الحرب على الارهاب

ع/ر	التعهـــد	تفصيل مدى تقدم الإنجاز إلى غاية 12 مارس 2018
1	**1) وضع استراتيجيَة وطنيَة لمقاومة الإرهاب**	تم إمضاء الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التطرف والإرهاب من طرف سيادة رئيس الجمهورية في 7 نوفمبر 2016 وانطلق العمل الفعلي على تفعيل هذه الاستراتيجيّة والتي اثبتت نجاعتها على المستوى الأمني. ولإعداد خطط العمل الوزارية لتفعيل **الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التطرف والإرهاب،** استكملت 14 وزارة خطة عملها وتتابع اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب بالتوازي تقدم بقية الوزارات في استكمال خطط العمل مع مواصلة تمكينها من المرافقة الفنية اللازمة.
2	**2) مواصلة العمل لتوفير الامكانيَات الضَروريَة لدعم قدرات المؤسَستين العسكريَة والأمنية ولتطوير أداء أجهزة الاستعلامات وللإحاطة بجرحى وعائلات شهداء المؤسَستين من خلال احداث صندوق للغرض**	✓ واصلت حكومة الوحدة الوطنيّة العمل على توفير الامكانيَات الضَروريَة لدعم قدرات المؤسَستين الأمنية والعسكريَة وذلك من خلال الترفيع في ميزانيّتي وزارة الدفاع والداخليّة والتي تقدر الزيادات في ميزانيتهما منذ 2011 بـ 5318 مليون دينار وذلك من خلال رصد اعتمادات إضافيّة لفائدة وزارتي الدفاع والداخليّة في القانون التكميلي للميزانيّة لسنة 2016 والترفيع في الاعتمادات المرصودة للوزارتين في ميزانية 2017، وعلى عكس بقيّة القطاعات فإن الانتدابات تواصلت في الأسلاك النشيطة من حاملي الزي من أمن وجيش، ولتطوير أداء أجهزة الاستعلامات تم اصدار النصوص المتعلقة بإحداث مجلس الأمن القومي والمركز الوطني للاستخبارات. ✓ أما بالنسبة للإحاطة بجرحى وعائلات شهداء المؤسَستين، فإن الحكومة ممثلة في الهيئة العامة لشهداء وجرحى الثورة والعمليات الإرهابية قد قامت بصرف **4,244 مليون دينار** بين غرة سبتمبر 2016 وموفى ديسمبر 2017، من صندوق " حساب تمويل عمليات مكافحة الإرهاب وصرف التعويضات المخوّلة لفائدة الجرحى ولأولي حق الشهداء نتيجة إعتداءات

		إرهابية" و ذلك لتمويل التعويضات لفائدة الجرحى ولأولي الحق من الشهداء نتيجة اعتداءات إرهابية بمبلغ جملي يساوي **3,506 مليون دينار** ولصرف منح مالية ومصاريف علاج وحج بمبلغ جملي يساوي **738ألف دينار**.
3	**3) دعم نجاعة التنسيق بين مختلف الأجهزة المتدخَلة في مقاومة الإرهاب**	✓ يشرف السيد رئيس الحكومة أسبوعيا على الاجتماع الأمني لمتابعة مجهود مختلف الأجهزة المتدخَلة في مقاومة الإرهاب. ✓ لتحسين نجاعة التنسيق بين مختلف الأجهزة المتدخَلة في مقاومة الإرهاب انطلقت حكومة الوحدة الوطنيّة منذ تسلمها لمهامها في استصدار النصوص الترتيبيّة حيث تمّ بتاريخ 19 جانفي 2017 إصدار الأوامر الحكوميّة عدد 70 وعدد 71 لسنة 2017 والمتعلّقة بمجلس الأمن القومي و بإحداث المركز الوطني للاستخبارات.كما تقوم اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب بتيسير الاتصال بين مختلف الوزارات وتنسيق جهودها في المجالات ذات الصلة بالوقاية من الإرهاب , مع العلم و ان اللجنة تتركب من 19 عضوا يمثلون أغلب الوزارات مع إمكانية تشريك جهات أخرى في الاجتماعات والأنشطة كالمجتمع المدني والخبراء المختصين كما تمت دعوة الوزارات غير الممثلة في اللجنة لتعيين نقاط اتصال قصد تسهيل عملها.
4	**4) وضع برنامج متكامل للتوعية والتثقيف من مخاطر الارهاب والتَحسيس المستمرَ لتشجيع انخراط المواطنين في مجهود مقاومة الإرهاب**	✓ قامت حكومة الوحدة الوطنيّة بوضع برنامج متكامل للتوعية والتثقيف من مخاطر الارهاب والتَحسيس المستمرَ لتشجيع انخراط المواطنين في مجهود مقاومة الإرهاب انخرطت فيه جميع الوزارات من خلال إعداد خطط عملها المنبثقة من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التطرف والإرهاب بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالتوعية والتثقيف. مثال: قامت وزارة الشؤون المحلية والبيئة بوضع "مشروع برنامج التوعية والتثقيف من مخاطر الإرهاب والتحسيس المستمر لتشجيع انخراط المواطنين في مجهودات مقاومة الإرهاب"، مقسم إلى أربع محاور: التوعية والمرأة والأسرة والإعلام المجتمع المدني.

		✓ تمّ تشريك المجتمع المدني من خلال تنظيم ورشات عمل لتعزيز الحوار ودعم الانخراط المجتمعي في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب من خلال بناء شراكة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ✓ تم إطلاق موقع واب خاص باللّجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب للتعريف باللجنة ونشر معطيات حول مهامها ونشاطها وبلاغاتها الى جانب تخصيص رابط فرعي لتعميم قائمة العقوبات الأممية المتعلقة بالأشخاص والتنظيمات المرتبطة بالجرائم الارهابية لضمان تنفيذ قرارات تجميد أموالها. تم ربط هذا الموقع ببوابة رئاسة الحكومة ووضعه على الخط يوم 11 أوت 2017 على العنوان www.cnlct.tn.
5	5) **تجفيف منابع تمويل الإرهاب**	✓ منذ تركيز حكومة الوحدة الوطنيّة تمّ العمل على توفير الترسانة التشريعيّة والترتيبيّة الكفيلة بتجفيف منابع تمويل الإرهاب. حيث تمّ العمل على سن منشور عبر البنك المركزي حول مراقبة عمليات عبور العملات في شكل أوراق نقدية أجنبية يلزم الأشخاص الطبيعيين الأجانب الغير مقيمين بايداع ما يزيد 30000د لدى وسيط مقبول ✓ نشر الأمر الحكومي عدد 1 لسنة 2018 المؤرخ في 4 جانفي 2018 المتعلق "بضبط إجراءات تنفيذ القرارات الصادرة عن الهياكل الأممية المختصة، المرتبطة بمنع تمويل الإرهاب". ويوفر هذا الأمر الحكومي إطارا لمعالجة أوجه القصور المتعلقة بالمنظومة الوطنية لمنع تمويل الإرهاب ومكافحة غسيل الأموال من خلال تحديد الإجراءات التي ستتبعها اللجنة للتجميد الفوري للأموال وغيرها من الأصول المالية أو الموارد الاقتصادية التي تعود الى الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات المرتبطة بالجرائم الإرهابية، وذلك بهدف منعها من الحصول على الدعم الموجه إلى تمويل الإرهاب.
6	6) **تعميق التعاون الاقليمي والعربي والدَولي في مجال مكافحة الارهاب في نطاق احترام السّيادة الوطنيّة**	✓ سعت حكومة الوحدة الوطنيّة منذ تركيزها ونيلها ثقة مجلس النواب إلى بناء شراكات ومشاريع تعاون مع دول ومنظمات دولية ومنظمات غير حكومية لتطوير القدرات الوطنية في مجال مكافحة الإرهاب من أهمها:

		○ منظومة الأمم المتحدة (PNUD-DECT-UNODC): يتم التركيز بالخصوص على تقديم المساعدة الفنية في مجال منع تمويل الإرهاب، ○ الحكومة الكندية: اعداد مشروع لإحداث شبكة خبراء من ممارسي مكافحة التطرف العنيف من خلال خلق مجموعة ممارسة تونسية مختصة في المجال والتنسيق بين مختلف الأطراف المتداخلة. ○ الحكومة البريطانية: التكوين في مجال التخطيط الاستراتيجي ومرافقة الوزارات لاستكمال خطط العمل الوزارية لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب. ✓ تم التقدم في تهيئة ثلاث مراكز عملياتية لتأمين الحدود البرية على أساس مركزين حدوديين على الحدود التونسية الليبية و مركز واحد للحدود التونسية الجزائرية في إطار برنامج دعم إصلاح قطاع الأمن الممول بهبة من الاتحاد الأوروبي (23 مليون أورو) ✓ تشارك الحكومة ممثلة في اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب في أعمال الفريق الخامس المعني بمكافحة التطرف العنيف صلب آليّة التعاون والتنسيق العسكري والأمني بين تونس ومجموعة الدول"G7+6". ✓ في إطار التعاون المتواصل بين اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب ومركز هداية الدولي لمكافحة التطرف العنيف، تم الاتفاق على صياغة مشروع يمكن من تنمية القدرات لدى المؤسسات والهياكل العمومية ومنظمات المجتمع المدني على المستويين الوطني والمحلي والممارسين والخبراء العاملين في مجال التعامل مع التطرف في علاقة بالطفولة من زوايا: 1-التوقي من التطرف العنيف لدى الأطفال واليافعين ومكافحته، 2-التعاطي مع الأطفال واليافعين المتطرفين بما في ذلك العائدين من مناطق النزاع.

II. تسريع نسق النَمو والتَشغيل

تكريسا للتعهدات المضبوطة بوثيقة قرطاج، الهادفة للخروج من الأزمة وتحقيق الانتعاش الاقتصادي، قامت حكومة الوحدة الوطنية بضبط **البرنامج الاقتصادي والاجتماعي لتونس في أفق 2020.**

ولقد أصبح هذا البرنامج يمثل خارطة طريق حكومة الوحدة الوطنية لتسريع نسق النمو والتشغيل من خلال دعائمه الثلاث المتمثلة في:

1. دعم انتعاش الاقتصاد بناءا على إصلاحات هامة على المدى المتوسط،
2. اعتماد برنامج إرادي طموح لدعم النشاط الاقتصادي
3. تعزيز سياسات الادماج الاجتماعي والتشغيل.

ع/ر	التعهـــد	تفصيل مدى تقدم الإنجاز إلى غاية 12 مارس 2018
	1) تنمية الجهات الدَاخليَة وتوفير مناخ محفِز للاستثمار بـها، عبـر:	
1	**أ. تطوير إطار للحياة يساهم في دعم القدرة على توفير مناخ جالب للإطارات والمستثمرين**	✓ **في إطار البرنامـــج الجهـوي للتنميـــــة:** - عملت الحكومة على تحسين ظروف العيش من خلال إنجاز مشاريع في ميادين البنية الأساسية من ماء صالح للشراب وتنوير ومسالك ريفية وطرقات وتطهير وتجميل مداخل المدن والقرى والمساهمة في انجاز منشآت ثقافية ورياضية وترفيهية للطفولة والشباب والنهوض بالفئات محدودة الدخل ومساعدتها على بعث المشاريع الصغرى والمتوسطة وتحسين السكن وتدعيم موارد الرزق للفئات المحتاجة والمساهمة في إعادة تهيئة المناطق الصناعية الموجودة خارج مناطق التنمية الجهوية. - وتبعا لذلك تم اعتماد **مؤشر التنمية الجهوية (IDR)** لتوزيع اعتمادات البرنامج تجسيدا لمبدأ التمييز الايجابي وسعيا للحد من التفاوت بين الجهات لضمان تنمية عادلة وتحسين ظروف العيش والتقليص من مستوى الفقر والبطالة حيث تم توزيع مبلغ جملي قدره **257 مليون دينار** على كافة الولايات وذلك باعتماد مؤشر التنمية الجهوية لسنة 2015. - وتبلغ جملة الاعتمادات المبرمجة في إطار ميزانيـــة البرنامـــج الجهـوي للتنميـة لسنة 2018، **213,5مليون دينار** ✓ **في إطار القسط الثالث لبرنامج التنمية المندمجة** - تمت برمجة **100 مشروع لفائدة 100 معتمدية بكلفة 1000 م د** منها 700 مليون دينار استثمارات مباشرة مخصصة لتحسين ظروف العيش وتطوير البنية الأساسية وتوفير المرافق الجماعية و300 مليون دينار لبعث مشاريع خاصة.

2	**ب. مواصلة تشجيع الاستثمار الخاص بمناطق التَنمية الجهويَة**	✓ تم تركيز لجان جهوية للاستثمار بكل ولاية وانعقدت جلستها الأولى بتاريخ 10 فيفري 2018. وتعنى هذه اللجان خاصة باقتراح التدابير والإجراءات الكفيلة بدفع الاستثمار الخاص والتعريف بالميزات التفاضلية بالجهات ومتابعة إنجاز الاستثمارات المصرح بها ومساعدة أصحاب المشاريع على حل الإشكاليات التي تعترضهم، ✓ تم إقرار حوافز هامة في قانون الاستثمار لتشجيع الاستثمار الخاص بمناطق التنمية الجهوية ومنها خاصة: - مضاعفة المنحة المخولة للاستثمارات المنجزة بمناطق التنمية الجهوية (13 معتمدية بمنحة 15% مع سقف بـ 1.5 م د و134 معتمدية بمنحة 30% مع سقف بـ 3 م د) وذلك عوضا عن حد أقصى بـ 25% مع سقف بـ 1.5 م د في مجلة تشجيع الاستثمارات السابقة. - إعفاء جبائي لمدة 5 سنوات (مجموعة أولى بـ 13 معتمدية) و10 سنوات (مجموعة ثانية بـ 134 معتمدية) ودفع ضريبة بـ 10% بعد انقضاء هذه المدّة - التكفل بمساهمة الأعراف تصل لمدة 5 سنوات (مجموعة أولى) ولمدة 10 سنوات (مجموعة ثانية) - إعفاء كلي من الأداء على التكوين المهني والمساهمة في FOPROLOS بصفة غير محدودة في الزمن
3	**ج. إنجاز دراسات للتَعريف بالميزات التَفاضليَة لكل جهة واقتراح مشاريع اقتصاديَة لاستغلالها وتثمينها على أساس ذلك**	✓ انطلقت دواوين التنمية **بإنجاز دراسات تطوير سلاسل القيمة** من خلال العمل على **تثمين الموارد المتاحة بالجهات**: - إعداد دراسة قطاعية حول منظومة الزياتين بالشمال الغربي. - إعداد دراسة حول قطاع النسيج بولاية القصرين. - إعداد دراسة قطاعية حول تثمين المواد الإنشائية بولاية القصرين. - إعداد دراسة قطاعية حول تثمين المواد الإنشائية (الجبس) بولاية تطاوين. - إعتماد برامج خاصة بمنظومة السكر بالشمال الغربي وبمنظومة الألبان وبمشاريع التحويل الأولي للمنتوجات الفلاحية بعديد الجهات.

		- الشروع في إعداد دراسة حول منظومتي السياحة البديلة والخضر والغلال بإقليم الوسط الغربي. - مواصلة إعداد دراسات استراتيجية حول تنمية ولايات منوبة وبنزرت وزغوان والمهدية تتضمن جزءا هاما لتطوير المنظومات الاقتصادية. - برمجة إعداد دراسات استراتيجية بولايات تونس الكبرى وسوسة خلال سنة 2018. - برمجة إعداد دراسات سنة 2018 حول منظومات الصناعات الغذائية بولاية بنزرت وتكنولوجيا المعلومات والاتصال بولاية صفاقس والميكانيك بولايتي سوسة وبن عروس والنسيج بولاية المنستير. ✓ تم الشروع في تحديد مجموعة من المشاريع المهيكلة انطلاقا من نتائج الدراسات المنجزة في إطار اعداد استراتيجيات التنمية الجهوية وذلك بغرض التعريف بالفرص الاستثمارية المتاحة وتسويقها لدى المستثمرين وأوساط الأعمال.
4	**2) تسريع نسق تنفيذ المشاريع المبرمجة وقرارات المجالس الوزاريَة والجهويَة حول التّنمية في مختلف الولايات**	✓ أكّدت حكومة الوحدة الوطنيّة على ضرورة القيام بمتابعة لصيقة لإيجاد حلول لحلحلة المشاريع المعطلة بجلّ الولايات. حيث قام السيد رئيس الحكومة بزيارة 08 جهات وهي سليانة وجندوبة ومدنين وصفاقس وتطاوين وباجة والقيروان وتوزر وتعهّد السيد رئيس الحكومة بزيارة بقيّة الولايات. ✓ كما قامت **لجنة متابعة المشاريع المعطلة بالجهات المحدثة برئاسة الحكومة** بمتابعة المشاريع المعطلة بكافة الولايات. وتوصّلت بالتنسيق مع مختلف المتدخلين الى دراسة **وفض إشكاليات 500 مشروعا معطّلا** (436 مشروعا عموميا و43 مشروعا خاصّا). ✓ تم بالتعاون بين رئاسة الحكومة و المركز الوطني للإعلامية وضع منظومة وطنية معلوماتية جديدة تم إطلاق اسم "إنجاز" INJAZ عليها، بما يساعد على وضع لوحة قيادة لتيسير عملية متابعة إنجاز المشاريع العمومية والتدخل لتيسير عملية التنفيذ. وقد تم الإنطلاق في العمل بالمنظومة برئاسة الحكومة وست وزارات نموذجية وسيتم التعميم التدريجي لاحقا على باقي الوزارات والمؤسسات العمومية الكبرى

		.(OACA , STEG , ONAS , SONEDE…) ✓ مصادقة مجلس الوزراء منذ سبتمبر 2016 على القانون الخاص بتسريع إنجاز المشاريع الكبرى والذي يقضي باعتماد إجراءات خاصة لاختزال الآجال وضبط مسارات وإجراءات خاصة لتسريع نسق إنجاز هذه المشاريع. وقد قامت الحكومة في أكثر من مناسبة بمراسلة مجلس نواب الشعب لإستعجال النظر للمصادقة على هذا القانون الهام. ✓ تم وضع 37 %من الاعتمادات المرسمة بالعنوان الثاني من ميزانية سنة 2018 على ذمة الوزارات. ولقد صرف منها 53 %. وتجدر الإشارة أن السيد رئيس الحكومة قد أذن منذ يوم 10 جانفي 2018 بوضع 50 % من المبالغ المرسمة بقسم الاستثمارات المباشرة على ذمة الوزارات وذلك **لتسريع نسق تنفيذ المشاريع المبرمجة.**
5	**3) اتَخاذ كافَة الاجراءات الَتي تمكَن من استرجاع النَسق العادي للانتاج وتدعيمه في مختلف القطاعات وخاصَة في مجال الفسفاط ومشتقَاته والطَاقة**	✓ حرصت حكومة الوحدة الوطنيّة على مواصلة سياسة الحوار مع كافّة الأطراف المتدخّلة خاصّة بالحوض المنجمي ممّا ساهم في وتحسين المناخ الاجتماعي وكانت له تأثيرات ملموسة على مستوى انتاج الفسفاط. حيث بلغ إلى موفى ديسمبر2017، 4,422 مليون طن مقابل 3,664 مليون طن خلال نفس الفترة لسنة 2016 مسجّلا بذلك **نسبة تحسن مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية تقدر بـ21 بالمائة.** ✓ ولقد نجحت حكومة الوحدة الوطنية في إيجاد حل سلمي لفض الاعتصامات الأخيرة التي أوقفت الإنتاج بمنطقة الحوض المنجمي. وتمكنت من إرجاع الإنتاج بوحدات التحويل وبالمغاسل وذلك بتظافر الجهود مع المنظمة الشغيلة والمجتمع المدني ونواب الجهة بمجلس نواب الشعب. ✓ وكأهداف لسنة 2018 تسعى وزارة الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة إلى بلوغ: - 6.5 مليون طن من المبيعات الجملية لمادة الفسفاط ومشتقاته. - المحافظة على نفس إنتاج سنة 2017 من المحروقات.

		وسيكون ذلك خاصة من خلال تنقية المناخ الاجتماعي والعمل على عدة برامج للمسؤولية المجتمعية للمؤسسات يتم تنفيذها بمناطق الإنتاج بتمويل من الشركات البترولية وتمتد على فترة ثلاث سنوات. وتعمل الوزارة من جهة أخرى على تطوير برامج جديدة لتنفتح المؤسسات الكبرى الناشطة في قطاع الفسفاط ومشتقاته على محيطها في نطاق برامج للمسؤولية المجتمعية للمؤسسات. وستساهم هذه البرامج في إطار رؤية شاملة في تطوير مقومات جديدة للتنمية الاقتصادية بمناطق الإنتاج والتحويل. هذا بالإضافة الى مشاريع البنية التحتية المتواصلة في قطاعي الطاقة والمناجم
	4) ضبط برنامج استعجالي لدفع نسق النموَ والاستثمار	
6	**أ. ضبط وتنفيذ برنامج للمشاريع الكبرى ذات الأولويَة الوطنيَة**	✓ نظرا للأهميّة القصوى للمشاريع الكبرى ذات الأولويَة الوطنيَة عملت حكومة الوحدة الوطنيّة خلال مؤتمر الاستثمار على تعبئة 34 ألف مليون دينار منها 15 ألف مليون دينار اتفاقيات تم إمضاؤها و19 ألف مليون دينار تعهدات. ✓ يتواصل عمل الحكومة منذ اختتام المؤتمر على تجسيم هذه التعهدات من خلال تفعيل الاتفاقيات المبرمة وتوجيه طلبات تمويل تتعلق بالمشاريع الجاهزة واستكمال الدراسات بالنسبة لبقية المشاريع بما يضمن الانطلاق في تنفيذها وفقا لتقديرات مخطط التنمية 2016-2020. كما نجحت حكومة الوحدة الوطنيّة في تعبئة موارد مالية لمشاريع عمومية موزعة على كامل تراب الجمهورية تمكن من دعم قدرة المناطق الداخلية على استقطاب الاستثمار. ✓ قامت الحكومة ببرمجة مشاريع تتعلق بتحسين البنية التحتية وتهيئة الطرقات الوطنية والجهوية والمحلية وبناء 23 منشأة (مفترقات وجسور) بـ 20 ولاية لضمان استمرارية الجولان خلال فترات الفيضانات ووضع مخطط لتعميم الطرقات السيارة وتهيئة المسالك الريفية. كما تقوم بصفة متواصلة بمتابعة المشاريع المعطلة منها على

		مستوى لجنة متابعة المشاريع المعطلة برئاسة الحكومة. ✓ تسهر الحكومة على متابعة المشاريع الكبرى المبرمة بشأنها اتفاقيات استثمار في إطار لجان تضم مختلف الأطراف المتدخلة بغرض توفير الظروف الملائمة لتسريع نسق انجاز هده المشاريع. هذا بالإضافة إلى متابعتها للمشاريع الكبرى الخاصة "الجديدة" والتي يتمّ النظر فيها في إطار اشغال الهيئة التونسية للاستثمار وفقا لما ورد بالمنظومة الجديدة للاستثمار التي دخلت حيز التنفيذ منذ بداية شهر افريل 2017 والتي افردت المشاريع ذات الأهمية الوطنية (حجم استثمار لا يقل عن 50 مليون دينار او إحداث 500 موطن شغل) بعنوان خاص وبامتيازات مالية خصوصية. **وقد تم في هذا الإطار عرض ملفات تتعلق ببعض هذه المشاريع على انظار المجلس الأعلى للاستثمار في جلسته الأولى المنعقدة يوم 7 فيفري 2018** ✓ تمّ منذ تركيز حكومة الوحدة الوطنيّة دفع المشاريع الكبرى وتنفيذ ما يلي: - تحيين الدراسات الفنية لإنجاز مشروع الميناء بالمياه العميقة بالنفيضة في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص - الإعلان عن البرنامج السنوي لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة - انطلاق أشغال حضيرة محطة انتاج الكهرباء بالدورة المزدوجة ذات المحورين بـ"رادس ج" التي تناهز قدرتها الانتاجية 450 ميغاوات - الاعداد لانطلاق مشروع محطة انتاج الكهرباء بالمرناقية

	ب. تحفيز إنجاز مشاريع اقتصاديًّة مهيكلة تمكّن من تطوير سلاسل القيمة وتدعيم القدرة التشغيلية للاقتصاد في الفلاحة والصناعات الغذائيّة وفي الاقتصاد الرّقمي وتكنولوجيّات الاتّصال والمعلومات وفي الميكاترونيك والمشاريع المهيكلة في قطاع مكوّنات السّيارات وفي الطاقات المتجددة	
7	**ب-1: تدعيم القدرة التشغيلية في قطاعي الفلاحة والصناعات الغذائيّة**	✓ سعيا منها لتدعيم القدرة التشغيلية في قطاعي الفلاحة والصناعات الغذائيّة، قامت حكومة الوحدة الوطنية بوضع حزمة من الإجراءات والإصلاحات القصيرة المدى كـ: - تبسيط الإجراءات المتعلقة بالمراقبة الفنية - تحديد هامش الربح وهوامش التوزيع في زيت الزيتون المعلّب - الاتفاق وحثّ النزل والمطاعم السياحيّة لاستعمال زيت الزيتون المعلّب والمؤشّر بعلامة تونسيّة مع تشديد المراقبة عند البيع بالتفصيل. - ضبط قائمة في منتوجات الخضر والغلال التي ستتمتع بتغطية تكاليف النقل الجوي من صندوق FOPRODEX . ✓كما شارك مركز النهوض بالصادرات CEPEXفي 3 تظاهرات مهمة في مجال الصناعات الغذائية بهدف التعريف بالمنتوج التونسي والترويج له وهي: معرض Fancy Food Show بنيويورك، بالولايات المتحدة الأمريكية، معرض SIAL Shanghai بالصين ومعرض SIAL Toronto بكندا. بالإضافة إلى ذلك قامت حكومة الوحدة الوطنية بـ:

		- **تنفيذ مشروع المبادرة للنهوض بالمنظومات الزراعية** بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي بكلفة 9,8 مليون دينار. - الانطلاق في المرحلة الثانية (2016-2019) من **مشروع النهوض بالفلاحة المستديمة بولايات الوسط والشمال الغربي** والذي تبلغ تكلفته حوالي **12 مليون دينار.** - الانطلاق في المرحلة التجريبية من برنامج الجوار الأوروبي للتنمية الريفية والفلاحية. - **مواصلة تنفيذ مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة** بولايات قفصة وقابس وقبلي وتطاوين والشريط الحدودي بولايتي الكاف والقصرين ومشروع التنمية الزراعية والرعوية والنهوض بالمبادرات المحلية بمدنين. - الشروع في تنفيذ مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بمعتمديات الحنشة ومنزل شاكر وبئر علي من ولاية صفاقس ومشروع النهوض بالمنظومات الفلاحية بولاية سليانة. - إنجاز عملية تشخيص لأربع قطاعات صناعية من بينها قطاع الصناعات الغذائية قصد تحديد الإشكالات المتعلقة بمواءمة حاجيات النسيج الصناعي من جهة والتكوين الجامعي المتوفر في مؤسسات التعليم العالي، وذلك في إطار برنامج **"التجديد والتنمية الاقتصادية الجهوية والتشغيل (IDEE)"** المنجز بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون. وتم برمجة ورشة عمل بين المؤسسات الصناعية والمؤسسات الجامعية لتوفير الكفاءات اللازمة لهذا القطاع وتحسين تشغيلية خريجي الجامعات.

8	**ب-2: تدعيم القدرة التشغيلية للاقتصاد في مجال الاقتصاد الرّقمي وتكنولوجيّات الاتّصال والمعلومات:**	✓ **في مجال تطوير البنية التحتية الرقمية:** - استكمال تركيز **مشروع الشبكة الإدارية المندمجة** الذي يهدف إلى **ربط حوالي 550 موقعا إداريا بمختلف مناطق الجمهورية بشبكة الاتصالات ذات السعة العالية**. - الشروع في برنامج **تعزيز ربط شبكة البلديات بخطوط السعة العالية** وربطها ببقية مكونات الشبكة الإدارية المندمجة، (خلال سنة 2018) - **انطلاق تنفيذ برنامج تغطية المناطق البيضاء بشبكات الاتصالات** في إطار الخدمات الشاملة (والمتوقع التركيز الفعلي للشبكة خلال سنة 2018) - **إسناد إجازات جديدة لمشغلي أنترنات الأشياء (IOT).** حيث تمت كل اجراءات طلب العروض وتم اسناد الاجازات ✓ **في مجال تطوير البيئة القانونية الرقمية:** - استكمال إعداد القانون الإطاري المنظم للمؤسسات الناشئة (Startup act) ولقد تمت المصادقة على مشروع القانون من طرف مجلس وزاري وتمت إحالته لمجلس نواب الشعب - إحداث مؤسسة "التونسية للتنمية الرقمية" قصد التسريع في نسق إنجاز مشاريع المخطط الوطني الإستراتيجي تونس الرقمية 2020 - تقدم الأعمال التحضيرية لإصدار النسخة الأولية من المجلة الرقمية الجديدة ✓ **في مجال تطوير الأعمال الإلكترونية والإستعمالات والتجديد:** - استكمال تطوير استعمال البطاقة التكنولوجية الدوليّة (CTI) وفتحها على مجالات التجارة الالكترونية

		✓ **في مجال الحكومة الإلكترونية (Open Gov):** - الشروع في تركيز **المنظومة الوطنية للمعرف الوحيد** والتي سيتم انجازها خلال سنة 2018 - تم الانطلاق في استغلال **المنظومة الوطنية للتصرف الإلكتروني في المراسلات (GEC) بالوزارات النموذجية السبعة** والشروع في تعميمها تدريجيا على بقية الوزارات. ✓ **في مجال نقل الخدمات خارج بلد المنشأ:** - تم خلال الفترة الأخيرة إمضاء 4 إتفاقيات إستثمار مع مستثمرين دوليين في إطار تحقيق **برنامج "تونس الذكية"(smart Tunisia).** - الإنخراط في **مشروع " إفريقيا الذّكيّة" Smart Africa .**
9	**ب-3: تدعيم القدرة التشغيلية للاقتصاد في مجال الميكاترونيك والمشاريع المهيكلة في قطاع مكوّنات السّيارات**	✓ تم وضع حزمة من الإجراءات على المدى القصير تتمثل في وضع خطة ترويجية لتونس **كقطب لصناعة مكونات السيارات**. كما تم السماح للمصنعين بإجراء عمليات المناولة فيما بينهم دون اللجوء إلى المراقبة الديوانية. وشهد القطاع تركيز وحدة تركيب وترويج سيارات بيجو بتونس. وقام السيد وزير الصناعة والتجارة بزيارة مؤسسة FCA (FIAT) على رأس وفد ضم أكثر من 20 صناعي تونسي في مجال صناعة مكونات السيارات. كما **تم احداث مركز للموارد التكنولوجية للميكاترونيك** بسوسة صلب القطب التكنولوجي قصد مزيد النهوض بالتجديد والتطوير التكنولوجي خاصة لفائدة المؤسسات المصنعة لمكونات السيارات والطائرات: ويهدف هذا المشروع إلى تمكين المؤسسات سالفة الذكر من القيام بنماذج (prototypage/prototypes) لمكونات السيارات والطائرات قبل المرور إلى مرحلة التصنيع.

		كما تم بتاريخ 09 مارس 2018 إمضاء اتفاقية لتركيز وحدة تركيب للسيارات الصينية من نوع «Dengfeng». ✓ تم **وضع حزمة من الإجراءات على المدى القصير لتشجيع صناعة مكونات الطائرات** تتمثل في: - وضع خطة ترويجية لتونس **كقطب لصناعة مكونات الطائرات** مع برنامج عمل للحضور بمعرض " Le Bourget" - إصدار قرار بالسماح للمصنعين بإجراء عمليات المناولة فيما بينها دون اللجوء إلى إجراءات المراقبة الديوانية - إيجاد حل للتصرف في نفايات القطاع بالعلاقة مع غلق مصب جرادو - عقد السيد وزير الصناعة والتجارة لقاءات مع عدد من المصنعين الأوروبيين والعالميين على غرار Airbus, Zodiac, Safran على هامش مشاركته في معرض " Le Bourget". ✓ أما في **مجال الصناعات الإلكترونية**، فقد تم إطلاق شبكة شراكة Cluster Electronique لمجموعة ELENTICA.
10	**ب-4: تدعيم القدرة التشغيلية للاقتصاد في مجال الطاقات المتجددة**	✓ قامت وزارة الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة بنشر طلب عروض لتقديم مشاريع إنتاج الكهرباء بالطاقات المتجددة بنظام التراخيص بطاقة 210 ميغاواط (140 ميغاواط طاقة رياح و70 ميغاواط طاقة شمسية) والى غاية 15 نوفمبر 2107 تاريخ غلق تقديم العروض توصلت مصالح الوزارة بـ 69 عرض وستنطلق اللجنة المحدثة في فرز العروض على أن يتم الإعلان عن النتائج خلال شهر مارس 2018. ✓ بالنسبة **لنظام اللزمات** والذي من المزمع أن يمكن من **تركيز 200 ميغاواط**، سيتم فتح طلبات عروض تأهيل أولي في مستهل 2018 وفتح طلبات مضيقة في موفى 2018.

		✓ أما بالنسبة **لنظام الإنتاج الذاتي** من المؤمل **انجاز 130 ميغاواط إضافية** خلال الفترة 2017-2020، وقد تم **تركيز 13.5 ميغاواط خلال سنة 2017** لتبلغ بذلك القدرة الجملية المركزة منذ بداية البرنامج حوالي **43.5 ميغاواط.** ✓ بالنسبة **لبرنامج الشركة التونسية للكهرباء والغاز** ستقوم الشركة **بإنجاز 6 مشاريع طاقة شمسية بقدرة أحادية 50 ميغاواط ومشروع طاقة رياح بقدرة 80 ميغاواط** وهي الآن في طور إعداد دراسات الجدوى وينتظر فتح طلبات عروض خلال سنة 2018. **وهو ما سينعكس ايجابيا على الاقتصاد الوطني بالنظر إلى ما ستوفره هاته المشاريع من مواطن شغل مباشرة وغير مباشرة.**
11	**ج.الاسراع في إصدار مجلة الاستثمارات والقانون المتعلق بالامتيازات الجبائية والنصوص التطبيقية لذلك مع الاستئناس بمقترحات الأطراف الاجتماعيّة**	سعت الحكومة منذ نيلها الثقة إلى التسريع في **اصدار المنظومة التشريعيّة والترتيبيّة للإستثمار** وذلك بعد التشاور مع كافة الشركاء الإجتماعيين المتدخّلين. حيث صدر بتاريخ 30 سبتمبر 2016 القانون عدد 71 لسنة 2016 المتعلق بمجلة الاستثمار. كما تلاه في 14 فيفري 2017 القانون عدد 8 لسنة 2017 المتعلق بمراجعة منظومة الامتيازات الجبائية. وتم بعد ذلك **إصدار النصوص التطبيقية لمجلة الاستثمار.**
12	**د. إتّخاذ الاجراءات وإنجاز الاستثمارات التي تمكّن من التّقليص في آجال تسريح البضائع بالموانئ ومن التخفيض في كلفة المعاملات اللّوجستيّة**	✓ قامت وزارة النقل بما يلي: - إعداد برنامج عمل يهدف إلى الرفع من نجاعة الخدمات بميناء رادس والشروع في تنفيذه مع كلّ السلط المتدخلة، - انجاز استثمارات بكلفة 50 مليون دينار في معدّات وأنظمة مينائية من قبل الشركة التونسية للشحن والترصيف (6 رافعات من نوع RTG و20 جرار مينائي و4 منضد حاويات و14 مجرورة و03 رافعات من نوع Reach

		stacker، تركيز النظام الآلي للتصرف في الحاويات TOS، تركيز منظومة (smart gate - تهيئة مسطحات موانئ رادس وسوسة وصفاقس، - جهر ميناء جرجيس وإنجاز محطّة بحرية، - مواصلة تنفيذ برنامج تبسيط الإجراءات عبر تفعيل منظومة إضبارة النقل، - مراجعة أنظمة السلامة والأمن بالموانئ التجارية. ✓ كما تم: - الشروع في إجراءات إنجاز وإستغلال الميناء بالمياه العميقة ومنطقة الخدمات اللوجستية بالنفيضة (الجزء الأوّل من الميناء سيدخل حيّز الإستغلال سنة 2022)، - مواصلة دراسة فرضيات إنجاز وإستغلال الرصيفين 8 و9 بميناء رادس، - تهيئة المسطّحات بميناء بنزرت و إنجاز رصيف للحاويات
13	**ه.التّسريع في إصدار النّصوص التطبيقيّة للقوانين وخاصّة المتعلّقة بالتّنمية والإستثمار**	تمّ **إصدار النصوص التطبيقية لمجلة الاستثمار** بما فيها المتعلقة بضبط تركيبة المجلس الأعلى للاستثمار وطرق تنظيمه وبالتنظيم الإداري والمالي للهيئة التونسية للاستثمار وللصندوق التونسي للاستثمار وقواعد تسييره وضبط الحوافز المالية لفائدة الاستثمارات المنجزة في إطار قانون الاستثمار. كما تم **إحداث وحدة تصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع مراجعة تراخيص تعاطي الأنشطة الاقتصادية** وبضبط تنظيمها وطرق سيرها، **وبضبط التصنيفة التونسية للأنشطة.**

	5) إنجاز الاستثمارات الضرورية لتفادي النَقص في المياه	
14	**أ. احكام التعبئة والتصرف في المياه المتاحة والقيام بالاستثمارات الضرورية لذلك**	✓ تم إتمام إجراءات اتفاقية القرض مع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية FKDEA وذلك بمصادقة مجلس نواب الشعب بتاريخ 08 ديسمبر 2016 وإمضاء اتفاقية إعادة الاقتراض. ويخص هذا التمويل المشاريع التالية: - تجديد الشبكات الرئيسية للماء الصالح للشراب بتونس الكبرى - تحسين تزويد سوسة الكبرى بالماء الصالح للشراب - تعهد وتجديد قنوات الجلب في المنطقة الشمالية الغربية - تجديد الأقنية من زغوان إلى جبل الوسط - تجديد وتعزيز قنوات الجلب والتوزيع بالجنوب الشرقي - إنجاز محطة لتحلية مياه البحر بجزر قرقنة ✓ في إطار **الخطة الاستعجالية لتعزيز الموارد المائية خلال الفترة 2017-2019 ودعم منظومة جلب المياه الصالحة للشرب** بمناطق الوطن القبلي والساحل وصفاقس والجنوب الشرقي والمناطق الداخلية، تم إقرار المشاريع الاستعجالية التالية لتجاوز العجز المائي: - استكمال انجاز أشغال سد الحركة وسد القمقوم بولاية بنزرت وسد الكبير بولاية قفصة وسد سراط بولاية الكاف واستحثاث أشغال سد الدويميس وسد ملاق العلوي - انجاز القسط الأول من مشروع تحسين نوعية المياه بالجنوب والمتكونة من 10 محطات تحلية المياه بـ 5 ولايات من الجنوب - انجاز أشغال بخزان السعيدة وسد القلعة وقناة تحويل السعيدة –ابلي - الشروع في انجاز دراسة تحويل الفائض من مياه الشمال إلى الوسط - انجاز مشاريع المحاور الكبرى لتدعيم الموارد المائية والرفع من نسب التزويد بالمياه بالمناطق الريفية

		✓ وفي إطار **برنامج تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشراب** الممول عن طريق البنك الافريقي للتنمية في مرحلته الأولى تمّ: - تسجيل دخول 7 مشاريع جديدة طور الاستغلال و18 مشروع لا يزال بصدد الانجاز لفائدة 49 ألف منتفع - تسجيل دخول 12 مشروع اعادة تهيئة طور الاستغلال و21 مشروع لا يزال بصدد إعادة التهيئة لفائدة 76 ألف منتفع وبتكلفة جملية تقدر ب 25 مليون دينار - مما يرفع العدد الجملي للمشاريع التي دخلت في طور الاستغلال 228 (107 منها مشروع جديد و 122 مشروع اعادة التهيئة) من جملة 258 مشروع أي ما يعادل 88%
15	**ب. دراسة الخيارات المتوفَرة لتحلية المياه والقيام بالاستثمارات المستوجبة**	✓ بالنسبة **للري الفلاحي** قامت الوزارة بالمشاريع التالية: - تجربة نموذجية بمنطقة قوناط من ولاية المهدية بتركيز محطة تحلية بطاقة 200 متر مكعب / يوم بتكلفة 470 ألف دينار لفائدة 120 بيت محمية و76 فلاح. وتقدّر كلفة الاستغلال 820 مليم/متر مكعب. - محطة البقرة بولاية مدنين: مستعملة للري التكميلي للزياتين المجاورة للبئر العميقة البقرة، مع استعمال الطاقة الشمسية وبإنتاج يومي من 25 إلى 30 متر مكعب. وتقدر الكلفة الجملية للمشروع بـ 265 ألف دينار. - الموافقة على إنجاز محطة تحلية بمنطقة بنيري ولاية مدنين بكلفة 1900 ألف دينار. - اقتراح إنجاز محطة لتحلية مياه البحر بمنطقة الزبيدة من معتمدية البقالطة بولاية المنستير بطاقة 200 متر مكعب/ اليوم بكلفة 1 مليون دينار وذلك في إطار برنامج التعاون التونسي – الألماني (GIZ) وكذلك مشروع لتحلية المياه المالحة

		بمنطقة بيربن كاملة من ولاية المهدية للتمويل من طرف الاتحاد الأوروبي بطاقة التحلية 600 م 3/ يوم باستعمال الطاقة الشمسية. ✓ كما تم توقيع اتفاقيتي قرض لتمويل: - مشروع محطة تحلية مياه البحر بالزّارات بسعة 50 ألف م3/يوم قابلة للتوسعة إلى 100 ألف م3/يوم - مشروع محطة تحلية مياه البحر بصفاقس بسعة 100 ألف م3/يوم قابلة للتوسعة إلى 200 ألف م3/يوم - كما تقوم وزارة الفلاحة و الموارد المائية و الصيد البحري بـالاستعداد لإنجاز مشروع نموذجي لتحلية المياه المالحة يشمل عدة ولايات حيث يوجد نقص في الموارد المائية ولتثمين المياه المحلاة في ري الزراعات ذات القيمة الاقتصادية العالية، وسيتم إعداد طلب تمويل المشروع لاحقا.
16	**6) ضبط وتنفيذ خطة عمل مستعجلة تشمل القطاعات الحيوية التي تعترضها إشكاليات مرتبطة بالأوضاع المستجدَة على غرار السياحة والصناعات التقليديَة والنقل والفلاحة والنَسيج**	✓ **في قطاع السياحة والصناعات التقليديّة:** - أعطى السيد رئيس الحكومة **إشارة انطلاق تنفيذ الخطة الوطنية لتنمية قطاع الصناعات التقليدية 2018-2022** يوم 17 فيفري 2018 وقد حدد هذا المخطط جملة من التدابير والإجراءات اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولتطبيقه وإنجاحه **تم وضع قائمة بـ25 مشروعا بقيمة مالية تبلغ 50 مليون دينار.** - قامت وزارة السياحة والصناعات التقليدية **بالاشهار والدعاية للسوق التونسية بالداخل والخارج** ولقد شملت حملات الإشهار الوطني لسنة 2017 الأسواق الأوروبية والسوق الجزائرية والسوق الداخلية. وبالنسبة لسنة 2018 تمت الموافقة من قبل اللجنة العليا لمراقبة الصفقات خلال شهر جانفي 2018 على نتائج طلب العروض المتعلق بانجاز الحملات الدعائية لسنوات 2018-2020.

		وتشمل هذه الحملات السوق الداخلية والسوق الجزائرية و11 دولة أوروبية والصين وكندا. - **لتشجيع ودعم السياحة الداخلية** تم ابرام اتفاقية اطارية بين الديوان الوطني التونسي للسياحة والمهنة قصد تشجيع ودعم وكالات الأسفار على تنظيم رحلات لفائدة التونسيين والترويج لها بجهتي الجنوب الغربي والشمال الغربي خلال الفترة الممتدة من 01 فيفري 2017 الى 30 افريل 2017. وتهدف هذه الإتفاقية إلى إنجاز ما يزيد عن 25 ألف ليلة سياحية لفائدة التونسيين المقيمين وذلك بمنطقتي الشمال الغربي والجنوب الغربي - في إطار **برنامج انجاز 30 قرية حرفية إلى موفي سنة 2020**، من المتوقع من المتوقع الدخول حيز الاستغلال لمشارع القرى الحرفية باجة، بن عروس، قفصة، تطاوين، المهدية القيروان (المدينة)، قبلي (المدينة)، قابس (المدينة)، خلال سنة 2018. - تم الاتفاق على الشكل النهائي **للتصميم الخاص بعلامة الجودة المميزة لمنتوجات الصناعات التقليدية** والمصادقة عليه من طرف وزارة الإشراف وسيقع الانطلاق في إعداد الخطة لاتصالية للتعريف بالعلامة لدى الناشطين في القطاع قبل نهاية السداسي الثاني لسنة 2018 ✓ **في قطاع الفلاحة:** تم ضبط خطط عمل مستعجلة تشمل القطاعات الحيوية التي تعترضها اشكاليات مرتبطة بالأوضاع المستجدة. - **لمجابهة الاشكاليات ذات علاقة بالأوبئة والأمراض الفيروسية وتهرم بعض الغراسات**، تم:

		▪ التحسيس والإرشاد والتكوين عبر تنظيم أيام إعلامية لفائدة أصحاب المنابت والمنتجين والفنيين للتعريف بالمرض وإعداد الومضات والبلاغات الخاصة بمكافحة الحشرات الناقلة وإعداد دعائم إرشادية في الغرض ▪ مكافحة مرض التدهور السريع باستئصال المرض والحد من انتشاره في المناطق الموبوءة مع ضرورة تسريع نسق تشبيب الغراسات الهرمة ومنع دخول المرض للمناطق السليمة (برنامج تشبيب الغراسات الهرمة في البرتقال بمعدل 200 هك سنويا بالمناطق التقليدية للانتاج بالوطن القبلي). ▪ الدعوة للاسراع في تركيز حقول أمهات منتجة لطعوم مثبتة ▪ استئصال المرض والحد من انتشاره في المناطق الموبوءة مع ضرورة تسريع نسق تشبيب الغراسات الهرمة ▪ تكوين مخزون تعديلي لبطاطا الاستهلاك لموسم سنة 2017 بـ 40 ألف طن واعداد خطة وطنية لإنتاج البذور ▪ ايلاء أهمية قصوى لبرنامج الطماطم الفصلية المتأخرة وتفعيل برنامج خلاص الطماطم حسب الجودة من خلال ضبط قائمة لأهم أصناف الطماطم الملائمة للتحويل وتأهيل أسطول النقل وتفعيل عقود الانتاج وتفعيل واحترام كراس الشروط المنظم لنشاط تجميع الطماطم. - **للتصدي لظاهرة تهريب الحيوانات والمنتوجات الفلاحية**: تم التنسيق للتحكم في مسالك التوزيع والمراقبة المكثفة مع وزارة التجارة. - وتم الشروع في الدراسة حول التصرف في المخاطر ووضع آلية للتأمين الفلاحي والتامين الصغير. - تم **إحداث صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية** بمقتضى الفصل عدد 17 من قانون المالية لسنة 2018.

		✓ **في قطاع النسيج:** - تم بمقتضى المجلس الوزاري المضيق بتاريخ 1 جوان 2017 الموافقة على برنامج عمل لمساعدة المؤسسات الصناعية في قطاع النسيج والملابس والجلود والأحذية يتضمن 22 إجراءا من بينها الموافقة على إعادة جدولة ديون مؤسسات النسيج والملابس والجلود والأحذية لدى الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي والديون الجبائية وتسوية وضعيات المؤسسات المنتصبة بمناطق التنمية الجهوية وتوفير اعتمادات إضافية لفائدة القطاع. ولقد تم التفعيل الكلي لـ 12 قرارا وتعمل وزارة الصناعة بصفة متواصلة على التسريع في تنفيذ بقية القرارات. - شرعت الوزارة بالتعاون مع المركز الفني للنسيج في انجاز دراسة استراتيجية للنهوض بقطاع النسيج خلال شهر فيفري 2018
17	**7) تنفيذ الاصلاحات القطاعيَة المتفق عليها وطنيَا وبين الأطراف الاجتماعية**	✓ صدر القانون عدد 54 لسنة 2017 المؤرخ في 24 جويلية 2017 المتعلق **بإحداث المجلس الوطني للحوار الاجتماعي** والذي يتولى خاصة تنظيم وإدارة الحوار الاجتماعي في المسائل الاجتماعية والاقتصادية ذات الاهتمام المشترك بين الأطراف الاجتماعية الثلاثة بما من شأنه ضمان العمل على إرساء مناخ اجتماعي محفز ودافع للتنمية بمختلف أبعادها. ويستشار وجوبا في مشاريع القوانين ومشاريع الأوامر الحكومية ذات العلاقة بالشغل والعلاقات المهنية والتكوين المهني والحماية الاجتماعية. كما يستشار في مشاريع القوانين والأوامر الحكومية ذات الصّبغة الاقتصادية والاجتماعية وفي مخطّطات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي الميزانيات الاقتصادية بما من شأنه أن يساهم في بلورة خيارات وسياسات وبرامج تنموية تحظى بالتوافق وتغلب عليها الصبغة التشاركية والمساهمة الفاعلة **والمسؤولـة** لأطراف الإنتاج الثلاثة.

		هذا وقد شرعت وزارة **الشؤون الاجتماعية** بالتشاور مع الأطراف الاجتماعية في **إعداد النصوص التطبيقية لهذا القانون** ليتم التركيز الفعلي لهذا المجلس ويباشر عمله في أقرب الآجال. ✓يتواصل تنفيذ بنود العقد الاجتماعي صلب اللجان المحدثة للغرض. ✓في إطار تنفيذ الإصلاحات الكبرى القطاعية المتفق عليها وطنيا بين الأطراف الاجتماعية وبخصوص ملف **إصلاح الصناديق الاجتماعية** تولت وزارة الشؤون الاجتماعية **تفعيل عمل اللجنة الفرعية للحماية الاجتماعية** التي توفقت إلى تبني نظام داخلي يحدد منهجية عملها ويضبط دورية اجتماعاتها بخصوص مختلف محاور المراجعة الشاملة لمنظومة الضمان الاجتماعي وعقدت **سلسلة** من الاجتماعات خلال سنتي 2016 و2017 ✓أفضت أعمال اللجنة الفرعية للحماية الاجتماعية الى النتائج التالية: - اعتماد نظام داخلي يضبط منهجية عمل اللجنة ودورية اجتماعاتها، - **الاتفاق على وثيقة التشخيص** المتعلقة بالعوامل التي أدت الى اختلال التوازنات المالية لأنظمة التقاعد في القطاعين العمومي والخاص - **ضبط ودراسة عدد من السيناريوهات والحزمات للإصلاح المقياسي لأنظمة التقاعد في القطاعين العمومي والخاص** تضمنت جملة من الخيارات التي يمكن اتخاذها في هذا الشأن ونتائجها المالية المتوقعة. - **احداث مساهمة اجتماعية تضامنية** في إطار تنويع مصادر تمويل أنظمة الضمان الاجتماعي مثلما ورد بالعقد الاجتماعي. ويخصص مردود هذه المساهمة لتمويل صناديق الضمان الاجتماعي وتستوجب على الأشخاص الطبيعيين وعلى المؤسسات والشركات الخاضعة للضريبة على الشركات أو المعفاة منها على أن يتم تعميق النقاش حول مضمون هذه المساهمة الاجتماعية

		ومدى تأثيرها على المقدرة الشرائية للنشطاء والمتقاعدين وتخصيص مردودها بصفة كلية للصناديق الاجتماعية. - **الاتفاق على احداث مجلس أعلى لتمويل الحماية الاجتماعية** يتولى أساسا السهر على تجسيم متطلبات تنويع مصادر تمويل منظومة الحماية الاجتماعية واقتراح التدابير والإجراءات الكفيلة سنويا بتنويع مصادر تمويل الضمان الاجتماعي - الاتفاق على ضرورة إسناد الإصلاح المقياسي لأنظمة التقاعد بجملة من الرافعات والإجراءات المصاحبة الأخرى على غرار تطوير حوكمة الصناديق وتحسين الاستخلاص وتوسيع التغطية الاجتماعية. - الاتفاق على تنزيل اصلاح أنظمة التقاعد ضمن نطاق أوسع طبقا للتوصية عدد 202 الصادرة عن منظمة العمل الدولية والمتعلقة **بإرساء أرضية وطنية للحماية الاجتماعية** والتي ترتكز على مبدأ الشمولية وتضمن الضمانات الدنيا للجميع: ➢ الحق في التغطية الصحية الأساسية للجميع ➢ الحق في حد أدنى من الدخل للمسنين والمعوقين والعاطلين على العمل ➢ الحق في حد أدنى من الدخل لفائدة الأطفال بما يمكنهم من الحصول على التعليم والتغذية والرعاية الصحية ✓ وسعيا الى تجسيم مختلف مكونات الإصلاح، تم الانتهاء من إعداد: • مشروع قانون يتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 12 لسنة 1985 المؤرخ في 5 مارس 1985 المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد وللباقين على قيد الحياة في القطاع العمومي

		• مشروع أمر حكومي يتعلق بتنقيح وإتمام الأمر عدد 499 لسنة 1974 المؤرخ في 27 أفريل 1974 المتعلق بنظام جرايات الشيخوخة والعجز والباقين بعد وفاة المنتفع بجراية في الميدان غير الفلاحي • مشروع اتفاق يتعلق بإصلاح النظام العام للتقاعد في القطاع العمومي • مشروع اتفاق يتعلق بإصلاح نظام الجرايات للأجراء في القطاع الخاص غير الفلاحي. **ولقد تمت إحالة هذه الوثائق الى الأطراف الاجتماعية لإبداء ما يتعين في شأنها من ملاحظات.** ✓ بخصوص مشروع ارساء أرضية وطنية للحماية الاجتماعية الذي يهدف إلى وضع منظومة تكفل **حماية اجتماعية شاملة لجميع الفئات** سواء منها المنتفعة ببرامج المساعدات الاجتماعية أو المنضوية تحت أنظمة الضمان الاجتماعي، تم انجاز ما يلي: • الشروع التدريجي في تجسيم المستوى القاعدي لهذه الأرضية من خلال إقرار جملة من القرارات تتمثل في: •اتخاذ قرار حكومي **للترفيع في منحة العائلات المعوزة من 150 دينار إلى 180دينار** •**مضاعفة المنحة المسندة للأطفال ذوي الإعاقة من أبناء العائلات المعوزة** •**إحداث صندوق ضمان القروض السكنية لفائدة ذوي الدخل غير القار** لضمان سكن لائق لكل عائلة • اتخاذ قرار حكومي **للترفيع في الجرايات الضعيفة بالقطاع الخاص** وإقرار جراية دنيا لا تقل عن **180 دينار شهريا** •اتخاذ قرار حكومي **لتوسيع الرعاية الصحية** لتشمل العاطلين عن العمل من خلال تمكينهم بالعلاج المجاني إلى غاية حصولهم على عمل

		• **الشروع في الأعمال التحضيرية لإرساء أرضية وطنية للحماية الاجتماعية** وذلك من خلال: •إعداد وثيقة إطارية حول إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية تتضمن التصور العام للضمانات التي يجب الاتفاق حولها ودراسات الجدوى التي يتعين القيام بها في الغرض. •تكليف مركز البحوث والدراسات الاجتماعية بالإشراف على دراسات الجدوى للضمانات المذكورة في المستوى الأول مع تحديد انعكاساتها المالية والترتيبية وذلك بدعم مالي وفني من مكتب العمل الدولي. •إحداث لجنة قيادة وطنية لمشروع دراسات الجدوى المتعلقة بتجسيم ضمانات الأرضية الوطنية للحماية الاجتماعية وذلك بمقتضى مقرر صادر عن وزير الشؤون الاجتماعية يتعلق بضبط تركيبة اللجنة المذكورة وطرق سيرها. •الشروع في انجاز دراسات الجدوى من قبل فريق من الخبراء تم اختياره من قبل لجنة القيادة المكلفة بمتابعة المشروع.
18	**8) إتخاذ إجراءات استثنائية لدعم تمويل الاقتصاد وخاصة المؤسسات الصغرى والمتوسطة وتوفير الموارد الملائمة لذلك**	**1.- تم بمقتضى الفصل 11 من قانون المالية لسنة 2017، إحداث خطّ تمويل بمبلغ 250 مليون دينار لفائدة مؤسسات التمويل الصغير** في شكل جمعياتي والبنك التونسي للتضامن يهدف **للتشجيع على بعث المشاريع الصغرى ودعم المبادرة الخاصة** في إطار منظومات اقتصادية وفي الميدان الفلاحي والحرفي والمشاريع الجديدة المحدثة من قبل ذوي الإعاقة لحسابهم الخاص. كما خصص جزء من هذا الخطّ **لفائدة صغار ومتوسطي الفلاحين وصغار البحارة لتمويل قروض موسميّة في حدود 50 م د.** وعهد بالتصرف في هذا الخطّ إلى **البنك التونسي للتضامن** بمقتضى اتفاقية أبرمت مع وزارة المالية بتاريخ 04 أفريل 2017.

		وقد تم تحويل مبلغ 67,2 م د لفائدة البنك وتم إسناد 10422 مشروع في إطار المنظومات الاقتصادية مبلغ 35,2 م د و3019 قرض موسمي بمبلغ 12,0 م د. **2.تم بمقتضى القانون المتعلق بمراجعة منظومة الامتيازات الجبائية** تمكين المؤسسات الجديدة المحدثة ابتداء من غرة جانفي 2017 من طرح أرباحها أو مداخيلها المتأتية من الاستغلال لمدّة أربع سنوات الأولى (100% السنة الأولى، 75% السنة الثانية، 50% السنة ثالثة، 25% السنة الرابعة). **3.تمّ بمقتضى قانون الاستثمار ونصوصه التطبيقية التنصيص** على إسناد الاستثمارات حوافز مالية خصوصية ومنها خاصة مساهمات في رأس المال لفائدة الاستثمارات التي تفوق كلفتها 15 م.د ممولة عن طريق الصندوق التونسي للاستثمار. **4.** صادق مجلس الوزراء بتاريخ 28 أفريل 2017 على **مشروع قانون يتعلق بإصدار مجلة مؤسسات الاستثمار الجماعي** وإحالته إلى مجلس نواب الشعب. **5.تم بمقتضى قانون المالية 2018:** ✓ **تم بمقتضى الفصل 12 من قانون المالية لسنة 2018** الترخيص لوزير المالية في الاكتتاب في **الزيادة في رأس مال البنك التونسي للتضامن وذلك بتحويل مبلغ 20 مليون دينار** من الاعتماد المسند لفائدة البنك على موارد صندوق التضامن الوطني لتدعيم قدراته في تمويل المشاريع الصغرى.

		✓ **تم بمقتضى الفصل 14 من قانون المالية لسنة 2018 إحداث خط اعتماد لدعم ودفع المؤسسات الصغرى والمتوسطة** يهدف إلى تمويل العمليات التالية: - دراسات التشخيص المالي والاقتصادي وعمليات المرافقة لدى البنوك والمؤسسات المالية ومتابعة برامج إعادة الهيكلة المالية المنجزة في إطار الانتفاع بتدخلات خط الاعتماد، - إعادة هيكلة رأس مال المؤسسات المنتفعة وتدعيم أموالها الذاتية بإسناد قروض مساهمة لفائدة باعث المشروع أو المساهم الرئيسي بالمؤسسة للترفيع في رأس المال. -إعادة تمويل قروض إعادة الجدولة المسندة من قبل البنوك والمحددة في إطار دراسة التشخيص المالي والاقتصادي، - ضمان التمويلات المسندة في إطار برنامج إعادة الهيكلة المالية . وتنتفع بتدخلات هذا الخط المؤسسات الصغرى والمتوسطة من غير المؤسسات الناشطة في القطاع التجاري وقطاع البعث العقاري والقطاع المالي وقطاع المحروقات. وسوف تضبط قواعد تنظيم وتسيير هذا الخط وشروط وأساليب تدخله بمقتضى أمر حكومي وسوف يعهد بالتصرف في آلية الضمان إلى الشركة التونسية للضمان بمقتضى اتفاقية تبرم مع الوزارة المكلفة بالمالية. **وتم تخصيص مبلغ قدره 100 مليون دينار على موارد ميزانية الدولة لفائدة هذا الخط.**

		✓ **إعفاء المؤسسات المحدثة والمتحصّلة** على شهادة إيداع تصريح بالاستثمار لدى المصالح المعنية بقطاع النشاط خلال سنتي 2018 و2019، من الضريبة على الدخل أو من الضريبة على الشركات **لمدّة 4 سنوات** ابتداء من تاريخ الدّخول طور النشاط الفعلي. ✓ **التخفيض في نسبة الضريبة على الشركات من 25% إلى 20%** بالنسبة للشركات التي لا يتجاوز رقم معاملاتها السنوي: - 1م د دون اعتبار الأداءات بالنسبة إلى أنشطة التحويل وأنشطة الشراء لغرض البيع، - 500أ د دون اعتبار الأداءات بالنسبة إلى أنشطة الخدمات والمهن غير التجارية. ✓ **التشجيع على الادخار طويل ومتوسط المدى** عن طريق حسابات الادخار للاستثمار وعقود التأمين على الحياة وتكوين الأموال لتمويل الاستثمارات من خلال: - الترفيع في المبالغ القابلة للطرح من قاعدة الضريبة على الدخل بالنسبة إلى الأشخاص الطبيعيين من 20000 دينار إلى 50000 دينار بالنسبة إلى المبالغ المودعة في حسابات الادخار للاستثمار ومن 2000 دينار إلى 4000 دينار بالنسبة إلى فوائض حسابات الادخار المذكورة. - التخفيض في مدة الإدخار في عقود التأمين على الحياة وعقود تكوين الأموال التي تخول الإنتفاع بالإمتيازات الجبائية المخولة بهذا العنوان من 10 إلى 8 سنوات.
19	**9) وضع الآليات والبرامج الكفيلة بإدماج النشاط الاقتصادي الموازي واتخاذ الاجراءات التي تمكن من استيعاب الموارد المالية المتداولة**	سعيا منها لوضع الآليات والبرامج الكفيلة بإدماج النشاط الاقتصادي الموازي واتخاذ الاجراءات التي تمكن من استيعاب الموارد المالية المتداولة بالسوق الموازية (بالدينار والعملة الاجنبيّة) بما يوفر موارد إضافية لتمويل الاقتصاد ولميزانيَة الدَولة ، صادقت

	بالسوق الموازية (بالدينار والعملة الاجنبيّة) بما يوفر موارد إضافية لتمويل الاقتصاد ولميزانيَة الدَولة	حكومـة الوحدة الوطنية على الأمر حكومي عدد 1366 لسنة 2017 المؤرخ في 25 ديسمبر 2017 **و المتعلق بتحديد السقف الأدنى للضمان البنكي المستوجب وشروط الترشح لممارسة نشاط الصرف اليدوي عن طريق فتح مكتب صرف.**
20	**10) التصدَي للتهريب ووضع الآليات والوسائل التي تمكن من نجاعة التَدخل في هذا المجال بما في ذلك تشكيل أجهزة مختصة بين الوزارات المعنية لمقاومة التهريب. (الدفاع والداخلية والمالية والتجارة)**	✓ **تم تكثيف الحملات في نطاق اللجنة الأمنية لمكافحة التهريب والتجارة الموازية** تحت إشراف مباشر من السيد رئيس الحكومة الذي قام في عدة مناسبات بزيارات فجئية لسوق الجملة بتونس والقيروان ✓ تحديد النقاط السوداء لعمليات التهريب **وتركيز دوريات مرورية** مراوحة بين التمركز الدائم أو المتحرك حسب أهمية النقطة حيث بلغ عدد الدوريات **22657 دورية إلى حدود موفى شهر نوفمبر 2017** ✓ قامت مصالح الحرس الديواني بعمليات منفردة أسفرت على رفع مخالفات مع إحالة الملفات لإدارة الأبحاث الديوانية لاستكمال الأبحاث وتقديم الطلبات للعدالة حيث **بلغت المحجوزات من جانفي إلى نوفمبر2017 بإدارة الحرس الديواني** ما قيمته **295.5 مليون دينار وبإدارة الأبحاث الديوانية ما قيمته 1637 مليون دينار.** ✓ ولتنفيذ مخطط دعم المجهود الوطني في مكافحة التهريب والتجارة الموازية في نطاق برنامج تعصير الديوانة قامت الإدارة العامة خلال سنوات 2015 و2016 و2017 بإقتناءات لفائدة الحرس الديواني تمثلت فيما يلي: - 148 سيارة - 39 جهاز كشف بالأشعة - أجهزة ومعدات خصوصية: 140 جهاز كشف المواد المشعة - كشف المعادن: 48 جهاز (بوابات وأجهزة محمولة) - تدعيم عدد الأنياب: بلغ حاليا 77 ناب (بنسبة تطور15%) - خوافر بحرية وزوارق سريعة: 7 زوارق منها اثنان مصفحة

		مع الإشارة إلى أن الإدارة العامة للديوانة بصدد العمل على تفعيل 12 فرقة حرس ديواني تم إصدار قرارات إحداثها وذلك لمزيد تحسين انتشار مصالح الحرس الديواني قصد غلق المنافذ ومسالك التهريب. ✓ **تمّ تنظيم عمليات مراقبة مشتركة (تجارة / ديوانة / أمن / شرطة بلدية)** بصفة متواصلة، استهدفت مختلف **مسالك توزيع ونقل منتجات التبغ** سواء منها بالقطاع المنظم (محيط مراكز بيع مواد الإختصاص/ القمرق/ محلات بيع الفواكه الجافة...) أو بالمسالك والاسواق المعروفة تقليديا بالتجارة الموازية والتهريب (المخازن والمستودعات العشوائية/نقاط بيع فوضوية/...). وقد أفضت نتائج هذه العمليات الرقابية إلى: - **حجز 605,082 ألف علبة** خلال الفترة المتراوحة بين شهر أوت 2016 وديسمبر 2017، منها 301,208 ألف علبة سنة 2017. - **تحرير 5842 مخالفة اقتصادية** في نفس الفترة، منها 2535 مخالفة سنة 2016 و3307 مخالفة سنة 2017. - **سحب 180 رخصة للتزود والإتجار في مادة التبغ سنة 2017** بعد أن تبين استغلالها من قبل أطراف دخيلة على القطاع للتزود بمادة التبغ والمضاربة بها بصفة غير قانونية من جملة 235 مقترح سحب، - **ضبط قائمة في كبار المهربين بأغلب الجهات** من طرف اللجان الجهوية لمتابعة تطور الأسعار وضمان انتظام التزويد والتصدي للتهريب والتجارة الموازية المحدثة بمقتضى الأمر عدد 101 لسنة 2016 خاصة وأن أغلبهم له نشاطات مشبوهة في مجال تهريب التبغ نظرا لما يوفره من عائدات مالية هامة لاستهدافهم بالمراقبة بصفة متواصلة من طرف مختلف الأجهزة الرقابية،

21	**11) إرساء معالجة تشاركيَة تؤمن استقرار المناخ الاجتماعي**	✓ في إطار حرص أطراف الإنتاج الثلاثة على دعم العمل اللائق تولت الحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية في شهر جويلية 2017 بمقر منظمة العمل الدولية **الإمضاء على مذكرة اتفاق حول "برنامج العمل اللائق لتونس للفترة 2017 -2022"** وذلك تحت عنوان "العقد الاجتماعي مثال مستجد لبرنامج العمل اللائق لكل بلد بتونس". وقد اتفقت الأطراف الثلاثة ضمن هذه الوثيقة على مجموعة من الأولويات تهم بالخصوص النمو الاقتصادي والتنمية الجهوية والتشغيل والتكوين المهني ووضع منوال جديد للعلاقات المهنية والعمل اللائق وإصلاح الحماية الاجتماعية إضافة إلى **مأسسة الحوار الاجتماعي**. ✓ تسعى حكومة الوحدة الوطنية إلى **مزيد ترسيخ آلية الحوار الاجتماعي** لفض كل النزاعات الشغلية ولتلافي كل ما من شأنه أن يثيرها، وفي هذا المجال وفقت مصالح تفقدية الشغل والمصالحة في **فض حوالي 78 % من النزاعات الشغلية** التي عرضت عليها سنة **2016** و أكثر من **70 % من النزاعات الشغلية** التي عرضت عليها **سنة 2017**. ✓ تحرص حكومة الوحدة الوطنية على **تركيز وتفعيل دور اللجان الاستشارية للمؤسسات ونيابات العملة**، وذلك لتكريس ثقافة الحوار داخل المؤسسة. وفي هذا الاطار: - بلغ عدد اللجان الإستشارية 1742 لجنة في سنة 2016 عقدت 3300 اجتماعا، وبلغ عدد نيابات العملة لنفس السنة 696 نيابة عملة عقدت 1390 اجتماعا. - بلغ عدد اللجان الإستشارية **1811 لجنة في سنة 2017 عقدت 3622 اجتماعا، وبلغ عدد نيابات العملة لنفس السنة 730 نيابة عملة عقدت 1392 اجتماعا**.

	12) إتّخاذ إجراءات إستثنائيَة لتيسير الخدمات الاداريَة	
22	**أ. إعطاء الأولويَة لرقمنة الادارة وتطوير الخدمات الادارية والاستئناس بالتجارب الرَائدة في ذلك**	✓ تم إعداد دراسة جدوى **لإرساء معرّف وحيد خاص بالمؤسسة والربط بين نظم المعلومات الراجعة بالنظر لمختلف الهياكل العمومية** التي تسدي خدمات مع المؤسسة.
23	**ب. اتخاذ إجراءات استثنائية لتبسيط الاجراءات الاداريَة في المجال الاقتصادي والتنموي:**	✓ تم **وضع صيغة جديدة لبوابة الحكومة التونسية** (www.tunisie.gov.tn) التي تمثّل نقطة نفاذ موحدة لمختلف الخدمات الالكترونية التي تسديها مختلف الهياكل العمومية. ✓ تم **تطوير 15 خدمة جديدة باستعمال تكنولوجيا الهاتف الجوّال** تشمل خدمات موجهة للمواطن في عديد الميادين على غرار تطبيقة مدرستي، تطبيقة حول الخدمات والاجراءات الادارية، تطبيقة حول المواقع الأثرية في تونس....، ✓ تم الشروع في إطار تعاون فني مع البنك الدولي في تنفيذ المشروعين التاليين: - إعادة تنظيم الإجراءات حسب مبدأ المخاطب الوحيد، - وضع مرجعية موحدة لتقييم جودة الخدمات الادارية على الخط وإستعمالاتها. ✓ قامت حكومة الوحدة الوطنية منذ تسلمها لمهامها بالتفكير في **وضع إجراءات استثنائية لتبسيط الإجراءات الإدارية في المجال الاقتصادي والتنموي**. ولقد قامت في هذا الإطار، في سبتمبر 2016 بعرض مشروع قانون دفع النمو الاقتصادي ثم قامت بتعويضه بتاريخ 06 فيفري 2017 بمشروع قانون يتعلق بأحكام استثنائية للتسريع في إنجاز المشاريع الكبرى. ✓ في إطار تنفيذ مقتضيات الأمر حكومي عدد 390 لسنة 2017 المؤرخ في 9 مارس 2017 تم إعداد مشروع أمر حكومي يضبط قائمة الأنشطة الخاضعة إلى ترخيص وقائمة التراخيص الإدارية لإنجاز المشروع وآجال وإجراءات وشروط إسنادها. ✓ في إطار تيسير الخدمات الإدارية وتقريبها من المواطن، تمّ خلال سنة 2017 وضع تصوّر **لتطوير تجربة دور الخدمات الإدارية وتعميمها**، تمّ عرضه على أنظار

		المجلس الوزاري المضيّق المنعقد بتاريخ 24 جويلية 2017. وتنفيذا لتوصيات المجلس الوزاري، تم القيام بما يلي: • **أولا: إحداث 22 دار خدمات بالمناطق التي تشكو ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية:** تمّ إلى غاية هذا التاريخ افتتاح 4 دور خدمات إدارية بكل من فرنانة والذّهيبة ورمادة وغار الدّماء، كما تمّ الانتهاء من أشغال التهيئة بـ10 معتمديّات (المظيلة، تمغزة، الدهماني، حاجب العيون، القلعة الكبرى، منزل بوزيان، المزونة، سجنان، الفوار، مطماطة القديمة) ويتمّ تحقيق تقدّم في إنجاز الأشغال لـ8 معتمديّات بصفة متفاوتة (صوّاف، هبيرة، سيدي مخلوف، الصخيرة، السبيخة، نصرالله، نبر ونفزة). هذا ويتم العمل حاليا على توفير الموارد البشريّة الضرورية للعمل بهذه الدور وذلك عبر برنامج تسوية وضعية المنتفعين بالآلية 16 التي أفضت إلى اختيار 40 عونا من بين 118 عون. ويتمّ العمل حاليا على توفير بقية الحاجيات عبر آلية الإلحاق والنقل الداخلية، وقد تمّ إصدار بلاغات في الغرض من قبل المؤسّسات والمنشآت العمومية المشاركة في المشروع، وتم تحديد أجل 22 فيفري 2018 لمدّنا بالنتائج النهائية. • **ثانيا: تنفيذ برنامج تطوير المشروع:** تجسيما لتوصية المجلس الوزاري المضيق المنعقد بتاريخ 24 جويلية 2017 المتعلّقة بالعمل على **رفع مستوى التغطية الجغرافيّة للخدمات الإدارية ذات الأولوية من 45% حاليا إلى 75% في موفى سنة 2018**، تمّ على مستوى الإدارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية الإدارية إعداد برنامج لتطوير

		المشروع بالتنسيق مع مختلف الأطراف المعنية خاصة منها وزارة الشؤون المحلية والبيئة والديوان الوطني للبريد والسلط الجهوية والمحلية. وقد تم الشروع بالتنسيق مع مصالح البريد التونسي من خلال تنفيذ عدد من التجارب النموذجية لأصناف جديدة لدور الخدمات بعدد من المناطق بولايات توزر (حزوة) وسليانة (الأخوات) وتطاوين (شنني) تتمثّل في **تركيز آليتي دور الخدمات المتنقلة ودور الخدمات ذات المخاطب الوحيد** الذي هو عبارة عن مكتب أو شبّاك وحيد يتولّى إسداء عدد من الخدمات الراجعة بالنظر لهياكل إدارية مختلفة. هذا ومن المنتظر أن يتم تدشين هذه التجارب النموذجية قبل موفّى شهر مارس 2018. • **ثالثا: وضع إطار قانوني ومؤسّساتي لتنظيم دور الخدمات الإدارية وتسييرها:** تمّ على مستوى رئاسة الحكومة إحداث فريق عمل مصغّر كلّف بإعداد مقترح في السيناريوهات الممكنة للإطار القانوني المنظم لدور الخدمات الإدارية ويتم حاليا مناقشتها مع الأطراف المتدخّلة في المشروع الممثّلة صلب لجنة قيادة المشروع. هذا وسيتمّ عرض السيناريوهات النهائيّة على أنظار مجلس وزاري مضيق لإقرار السيناريو الذي سيتمّ اعتماده بهدف استكمال مسار إعداد مشروع الإطار القانوني
	13) اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتوجيه رسالة قوية للشباب لإعطائه الأمل في المستقبل	
24	**أ. إنجاح المؤتمر الوطني للشباب بما يمكن من مخرجات تعبر عن أولويَات وتطلعات الشباب**	منذ تسلمها لمهامها راهنت حكومة الوحدة الوطنية على الشباب، ولقد حرص السيد رئيس الحكومة على إعطاء إشارة **انطلاق المنابر الحوارية** الخاصة بالحوار المجتمعي حول شؤون الشباب وقضاياه وذلك بتاريخ غرة أكتوبر. ولقد تم في هذا الإطار تنظيم حوار مجتمعي حول شؤون الشباب وقضاياه بمختلف مساراته: الصيفي، البحثي، المحلي (1250 منبر محلي)، الافتراضي، **بمشاركة 70.000 ألف شاب**.

		وتكللت هذه المسارات بـتنظيم المؤتمر الوطني للشباب يوم 28 ديسمبر2016 بقصر المؤتمرات بالعاصمة تحت اشراف السيد رئيس الجمهورية والسيد رئيس الحكومة. وقد أقر السيد رئيس الحكومة بهذه المناسبة: -إعادة النظر في مشمولات ودور المجلس الأعلى للشباب بما يستجيب لخصوصيات المرحلة القادمة -تنظيم مؤتمر وطني للاستثمار لفائدة الشباب. -احداث وكالة وطنية للعمل التطوعي التعاقدي. -إعداد مشروع قانون توجيهي للتنشيط الشبابي. -توفير المناعة الفكرية والثقافية والدينية والتربوية اللازمة لأبنائنا وشبابنا.
25	**ب. دفع تشغيل الشباب بالعمل على تدريب الخريجين على المهن المطلوبة**	✓ تعقد وزارة التكوين المهني والتشغيل اجتماعات قطاعية في مجال النسيج والملابس والخشب والصناعات التقليدية ... وحسب خصوصية الجهات بهدف الاستجابة إلى حاجيات المؤسسات وتوفير التكوين الملائم الذي يستجيب لذلك ✓ تواصل وزارة التكوين المهني والتشغيل مشاريع تطوير مراكز التكوين المهني ودفع نسق الإحداثات الجديدة
26	**ج. دفع تشغيل الشباب بالعمل على تمكين الشباب في نطاق شركات تعاونية من أراض على ملك الدولة لبعث مشاريع ذات مردودية و تشغيلية عاليتين مع التأطير التام إلى حين بداية الإنتاج:**	✓ استئناسا بما تم بخصوص الضيعات الكبرى المعدة لبعض شركات الإحياء والتنمية الفلاحية، تم تشكيل لجنة للنظر في **تعديل كراس الشروط الخاص بالمقاسم الفنية** عقدت جملة من جلسات النقاش وأفضت إلى إصدار كراس شروط جديد التي تم اعتمادها لإشهار القائمة عدد 17 موضوع الفرز حاليا. ✓ في إطار العمل على مزيد تشجيع الباعثين الشبان على الانتصاب للحساب الخاص وخلق مواطن الشغل شرعت وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية **في تركيز القطب النموذجي لتثمين المنتجات الفلاحية.** ويهدف هذا البرنامج إلى **حفز الباعثين الشبان وتشجيعهم على العمل في إطار شركات تعاونية** قصد تثمين منتوجاتهم الفلاحية واقتحام مجال التصدير. وستنطلق المرحلة الأولى بتركيز محطة نموذجية لتكييف

		وتحويل منتجات الحلزون لفائدة الشركة التعاونية المركزية لمربيي الحلزون مما سيمكن من إنقاذ العديد من المشاريع المعطلة حاليا وتشجيع باعثين شبان جدد على الاستثمار في هذا النشاط.
27	**د.دفع تشغيل الشباب بالعمل على مراجعة سياسات التشغيل النشيطة**	✓ تمّ **إعداد خطة وطنية للتشغيل بناء على تقييم البرامج الحالية** وتتمثّل محاور الخطة الوطنية للتشغيل في: 1.دعم إحداث مواطن الشغل، - وضع إطار قانوني للمبادر الذاتي - إحداث جيل جديد من الباعثين 2.ملاءمة العرض والطلب مع حاجيات سوق الشغل، - الترفيع في طاقة التكوين المهني - وضع إطار قانوني للاقتصاد الاجتماعي والتضامني - مسالك مشخصة لكبار المشغلين - تحسين تشغيلية طالبي الشغل 3.معالجة الاخلالات الهيكلية للبطالة، - مراجعة البرامج النشيطة للتشغيل - وضع برامج مهن الجوار ✓ تمّ التوجّه نحو الحسم في العمل ببرامج التشغيل الهش على غرار الآلية 16 والآلية 20 وعملة الحضائر. ولقد تم تخصيص اللجنة الوزارية الاجتماعيّة يوم 09 جانفي 2018 لمتابعة المسائل المتعلّقة بملفّ التشغيل الهشّ الّتي سبق عرضها على مجلس الوزراء المؤرّخ في 13 ديسمبر 2017، بهدف ضبط آليات تنفيذها وآجالها. ولقد خلصت تدخلات اللجنة لتسوية وضعية المنتدبين خلال الدفعة الثالثة بالنسبة للآلية 16. مع العلم وأن تسوية وضعية الدفع الرابعة والأخيرة متواصلة مع احترام الآجال المضبوطة سابقا.

		✓ أصدرت حكومة الوحدة الوطنية الأمر الحكومي عدد 358 لسنة 2017 المؤرخ في 9 مارس 2017 المتعلق بإتمام الأمر عدد 2369 لسنة 2012 المؤرخ في 16 أكتوبر 2012 المتعلق بضبط برامج الصندوق الوطني للتشغيل وشروط وصيغ الانتفاع بها.
28	**ه.دفع تشغيل الشباب بالعمل على فتح الآفاق وتشجيعهم على المبادرة ورفع القدرات وتحسين الكفاءة عبر التَكوين المتخصَص والدَورات التَأهيلية المساعدة على الاندماج في سوق الشَغل**	✓ انطلقت حكومة الوحدة الوطنية سنة 2017 في **وضع استراتيجية وطنية للمبادرة الخاصة** بهدف تبسيط الاجراءات وتيسير النفاذ إلى التمويل ودعم ثقافة المبادرة ✓ تعمل حكومة الوحدة الوطنية على **وضع برنامج جيل جديد من الباعثين** وذلك من خلال تخصيص الهياكل العمومية لجزء من مشاريعها يتم إسنادها للراغبين في ذلك بشروط ميسرة. و لقد تم في هذا الإطار سنة 2018 ابرام 3 إتفاقيات بين: - وزارة التكوين المهني والتشغيل ووزارة التجهيز والتهيئة الترابية: قسط أول وثاني - وزارة التكوين المهني والتشغيل ووزارة الشؤون المحلية والبيئة: green start up - وزارة التكوين المهني والتشغيل ووزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي في مجال قيس جودة خدمات شبكات الاتصال وزارة التشغيل ✓ تم **إعداد مشروع قانون للمبادر الذاتي** وتتمثل اهداف المشروع خاصة في: - **هيكلة القطاع غير المنظم وادماجه في الدورة الاقتصـــادية العادية** باعتباره يمثل حوالي **53 % أي ما يقدّر بالمليون عامل** منهم 40 % يعملون للحســاب الخاصّ وذلك عبر جملة من الإجراءات أبرزها: 1. تبسيط الإجراءات القانونية 2. تخفيف الأعباء الجبائية والاجتماعية على الباعثين

		3. وضــع إطار قانوني شــامل يمكن من اســتيعاب الناشــطين في القطاع غير المنظم 4. تحفيز وتشجيع احداث المشاريع ✓ بهدف نشر ثقافية المبادرة والتعويل على الذات والتحفيز على بعث مشاريع انطلقت وزارة التكوين المهني والتشغيل منذ مارس 2017 في الحملة الوطنية التحسيسية **"أنجّم"** والتي تهدف الى زرع روح المبادرة ونشر ثقافة بعث المشاريع لدى الشباب العاطل على العمل. ✓ بهدف تحسين تشغيلية خريجي الجامعات عبر تمكينهم من جملة من خدمات التوجيه والتكوين والإحاطة والانفتاح على المحيط الاقتصادي والاجتماعي، تم **وضع مشروع مراكز المهن وإشهاد الكفاءات "4C"**. وتتمركز هذه المراكز بالمؤسسات الجامعية بهدف ربط الصلة بين الجامعة والأطراف الفاعلة في المجال الاجتماعي والاقتصادي (www.4C.tn) .
29	**و. دفع تشغيل الشباب بالعمل على وضع خطّة لتجسّم التكامل بين التعليم و التكوين المهني**	✓ تم خلال الجلسة المشتركة بين كل من السيد وزير التكوين المهني والتشغيل والسيد وزير التربية والسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي بتاريخ 04 جانفي 2018 الاتفاق على: - إعداد منصة موحّدة للإعلام والتوجيه حول الاختصاصات والمهن - مراجعة وتفعيل السلّم الوطني للمهارات - تطوير المهارات الليّنة soft skills ✓ تم الانطلاق في إعداد مشروع مشترك مع UNICEF لإرساء منظومة الفرصة الثانية للمنقطعين عن التعليم.

30	**14) الاسراع بتفعيل مخرجات الحوار الوطني حول التشغيل بخصوص الاجراءات التي تم الاتفاق عليها وإيجاد الحلول الملائمة والوفاقيَة لذلك في إطار العقد الاجتماعي**	✓ **انطلقت وزارة التكوين المهني والتشغيل في إعداد الاستراتيجية الوطنية للتشغيل** بالشراكة مع جميع الهياكل ذات العلاقة و مع الأطراف الاجتماعية وتم اعداد التشخيص والمحاور الاستراتيجية.
31	**15) إتخاذ الاجراءات الضَرورية لدفع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني**	✓ قامت حكومة الوحدة الوطنية **بإعداد دراسة استراتيجية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني وبلورة برنامج عملي في الغرض** وتم تنظيم ندوة وطنية يوم 5 جويلية 2017 تحت اشراف السيد رئيس الحكومة وبحضور مختلف الأطراف المتداخلة من هياكل مجتمع مدني ومنظمات وطنية ✓ انطلقت وزارة التكوين المهني والتشغيل في إعداد مشروع قانون حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والذي يضبط الإطار المرجعي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني كما يُحدد مفهومه والهياكل والآليات الكفيلة بإرسائه وتطويره باعتباره سيمُثل **ركيزة أساسية من ركائز التنمية إلى جانب القطاع العام والقطاع الخاصّ** كما أنه يهدف بالأساس إلى: - إرساء العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة - خلق مواطن الشغل والنهوض بالعمل اللائق - خلق ديناميكية محلّية لتحقيق التوازن بين الجهات - دفع المبادرة الجماعية - خلق الثروة وتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للمواطن لتحسين جودة الحياة. ✓ يتم العمل على وضع وتنفيذ استراتيجية على مدى 5 سنوات، تهدف إلى دفع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في القطاع الفلاحي، كما تم توزيع 200 حاوية لجمع الحليب و20 آلة حلب لفائدة فلاحين بمعتمدية الحاجب من ولاية القيروان. مع العلم أنـه قد تم تكوين 24 شابة وشاب من معتمدية فرنانة في تربية النحل وتمكينكم من المعدات الضرورية.

32	**16) إعادة الاعتبار للعمل من حيث هو قيمة حضارية واحد من مؤشرات المواطنة والمصدر الوحيد لخلق الثروة على المستويين الفردي والوطني**	✓ قامت الحكومة بحملة لتعزيز ثقافة العمل وإعلائه كقيمة إنسانية وحضارية في سلوك العون العمومي في إطار تنفيذ الخطة الوطنية التي وضعتها الوزارة وانطلقت في إنجازها مباشرة بعد عرضها على مجلس وزاري وبعد تقديمها ومناقشتها في مناسبتين صلب مجلس نواب الشعب وكذلك مع مكونات المجتمع المدني.

III. مقاومة الفساد وإرساء مقوّمات الحوكمة الرَشيدة

ع/ر	التعهـــد	تفصيل مدى تقدم الإنجاز إلى غاية 12 مارس 2018
1	1) وضع خطة وطنية لمقاومة الفساد	إيمانا منها بأن مكافحة الفساد وإرساء مقومات الحوكمة الرشيدة لا يكون ناجعا ومضمون النتائج إلا متى كان نتيجة إرادة جماعية ووعي مشترك بخطورة هذه الآفة على الدولة و المجتمع و الاقتصاد، حرصت حكومة الوحدة الوطنية منذ توليها لمهامها على **التسريع بالمصادقة على الاستراتيجية الوطنية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد وخطّة العمل المرتبطة بها لسنتي 2017 و2018 يوم 9 ديسمبر 2016**، وتمّ إرساء لجنة قيادة ولجنة متابعة ولجنة اتصال لخطّة العمل، ويجري العمل حاليا على دراسة فرضيّات تمويل عدد من الإجراءات المبينة بهذه الخطّة.
2	2) الاسراع في سن القوانين والاجراءات الدَاعمة للشفافية ومقاومة الفساد وفقا للمعايير الدَولية	قامت حكومة الوحدة الوطنية بـ: ✓ **سنّ قانون الإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين** (عدد 10 لسنة 2017 مؤرخ في 7 مارس 2017 المتعلق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين). كما تمّ إعداد صيغة أولية لمشاريع النصوص الترتيبية المتعلّقة به باعتماد مقاربة تشاركية ✓ سن القانون الأساسي عدد 77 لسنة 2016 المؤرخ في 6 ديسمبر 2016 **الذي أحدث القطب القضائي الاقتصادي والمالي لدى محكمة الاستئناف بتونس.** ✓ سن قانون أساسي عدد 59 لسنة 2017 مؤرخ في 24 أوت 2017 يتعلّق بهيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد. ولقد تم فتح باب الترشحات لعضوية مجلس الهيئة ✓ **إعداد مشروع قانون أساسي متعلق بالتصريح بالمكاسب وبمكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح في القطاع العام والخاص.** ✓ إعداد مشروع قانون أساسي يتعلق **بانضمام الجمهورية التونسية إلى اتفاقية الإتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته، تمت إحالته على مجلس نواب الشعب (مع طلب استعجال النظر).**

3	3) التَصدَي للإثراء غير المشروع	✓ يعتبر التَصدَي للإثراء غير المشروع من الدعائم الأساسية لمكافحة الفساد وإرساء مقومات الحوكمة الرشيدة وترسيخ مبادئ النزاهة والحياد والمساءلة في القطاع العام. و لذلك فقد **سعت الحكومة إلى إعداد مشروع القانون المتعلق بالتصريح بالمكاسب وبمكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح في القطاع العام والخاص**، كما **قامت بسنّ القانون الأساسي عدد 77 مؤرخ في 6 ديسمبر 2016 المتعلّق بالقطب القضائي الاقتصادي والمالي**.
4	4) فرض احترام القانون من قبل الجميع وضمان المساواة بينهم أمامه	✓ سعيا منها إلى إرجاع ثقة المواطن إلى أنّ الجميع متساوون أمام القانون ولا يُمكن لأي كان مهما كانت صفته أو ثروته أن يكون أقوى من القانون وفي منأى عن التتبعات فقد **اتخذت اللجنة الأمنية المضيقة بإشراف من رئيس الحكومة قرارات في الوضع تحت الإقامة الجبرية لأشخاص خالوا نفسهم فوق القانون وقادوا الفساد وانتفعوا به**، كما أنّها **قرّرت إحالتهم على العدالة** لثقتها في استقلالية السلطة القضائية وقدرتها على ضمان المساواة بين الجميع أمام القانون وذلك من خلال إصدار قرارات رادعة تُمكّن من تفكيك منظومة الفساد.
5	5) الترويج لثقافة المواطنة واحترام القانون	✓ تمّ، برعاية الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تكوين ائتلاف مدني لمكافحة الفساد**. ✓ سعيا منها لتعزيز انتماء الشباب لوطنهم ومشاركتهم في بناء مجتمعهم وترسيخ ثقافة المشاركة الإيجابية في الشأن العام لدى الشباب، قامت وزارة شؤون الشباب والرياضة بـ: - امضاء اتفاقية شراكة بين وزارة شؤون الشباب والرياضة وجمعية "التربية على المواطنة" **واحداث عدد 43 نادي للتربية على المواطنة**. - تنظيم **برنامج وطني** بالتعاون مع هياكل المجتمع المدني تحت عنوان **"أكاديمية مدن المواطنة" استفاد منه 400 شاب وشابة سنة 2017**.

		- تنظيم البرنامج الوطني للسياحة الشبابية **#تونس_دارنا** تحت شعار **"شباب فاعل من أجل الوطن"** استفاد منه **بصفة مجانية 110.000 شاب من 24 ولاية.**
6	**6) احترام حق النّفاذ للمعلومة وتمكين الرأي العام من الاطلاع على كافة المعلومات والمعطيات**	✓ تبعا **لصدور القانون الأساسي** عدد 22 لسنة 2016 المؤرّخ في 24 مارس 2016 والمتعلّق **بالحق في النفاذ إلى المعلومة**، تمّ على مستوى رئاسة الحكومة **إحداث لجنة قيادة** كلّفت بإعداد ومتابعة تنفيذ خطّة عمل تتعلّق بتكريس الحقّ في النفاذ إلى المعلومة ومختلف الالتزامات المنصوص عليها بالقانون الأساسي المذكور. هذا وتضم اللجنة ممثلين عن الهياكل التالية: - رئاسة الحكومة: الإدارة العامّة للإصلاحات والدراسات المستقبلية الإداريّة، مصالح مستشار القانون والتشريع للحكومة، الهيئة العامة للوظيفة العمومية، وحدة الإدارة الالكترونية وخلية برمجة ومتابعة العمل الحكومي ومؤسسة الأرشيف الوطني، - وزارة الماليّة، - وزارة العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان، - الهيئة الوطنية للمعطيات الشخصية، - المعهد الوطني للإحصاء. وفيما يلي أهمّ محاور خطّة العمل وتقدّم إنجازها: - **إعداد مشروع منشور تفسيري لمقتضيات القانون الأساسي المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة** بما يمكّن من حسن تطبيقه وتحقيق مختلف الأهداف التي يرمي إليها، هذا وقد تم استكمال إعداد مشروع المنشور المذكور وتمّ توجيهه إلى هيئة النفاذ إلى المعلومة لإبداء الرأي،

		- **إعداد نموذج مطبوعة إدارية لمطلب النفاذ إلى المعلومة ونموذج مطبوعة إدارية لمطلب تظلم وتقييسهما** (تنفيذ مقتضيات الفصل 9 من القانون الأساسي): تمّ تقييس المطبوعتين المذكورتين بتاريخ 05 ديسمبر 2017 من قبل اللّجنة الوطنية للمطبوعات الإدارية وسيتم إدراجهما كملاحق بالمنشور التفسيري. - **ضبط معاليم النفاذ إلى المعلومة وتركيز الآليات الكفيلة باستخلاصها بالتنسيق مع وزارة المالية** (تنفيذ مقتضيات الفصل 23 من القانون الأساسي): سيتمّ إدراج الأحكام المتعلّقة بمعاليم النفاذ إلى المعلومة والآليات الكفيلة باستخلاصها بقانون المالية القادم. - **إعداد مشروع أمر حكومي حول شروط إحداث هيكل داخلي لتنظيم الأنشطة المتعلّقة بالنفاذ إلى المعلومة** (تنفيذ مقتضيات الفصل 33 من القانون الأساسي): تم إعداد مشروع الأمر الحكومي المذكور ومناقشته مع المكلّفين بالنفاذ إلى المعلومة بمختلف الوزارات. كما تم التوصّل برأي المحكمة الإدارية في الغرض. - **التكوين والتوعية في مجال الحق في النفاذ إلى المعلومة بما يمكّن من نشر ثقافة النفاذ وضمان حسن تطبيق أحكام القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016:** في إطار برنامج التعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، تم تنظيم حلقات تكوينية خلال سنة 2017 وبداية سنة 2018 لفائدة أعوان الوظيفة العمومية صلب مختلف جهات الجمهورية. كما سيتمّ في إطار التعاون مع البنك الدولي تنظيم حلقات تكوين للمكوّنين لفائدة حوالي 200 عون عمومي وذلك قبل موفّى جوان 2018. في نفس الإطار، يتم بالتعاون مع البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومنظمة المادة 19 إعداد أدلّة حول النفاذ إلى المعلومة لفائدة الموظفين العموميين خاصة فيما يتعلّق بإجراءات معالجة مطالب النفاذ الواردة على الهياكل العمومية من

		ناحية، والمواطنين وممثلي المجتمع المدني فيما يتعلّق بتقديم مطالب النفاذ من ناحية أخرى. - **تركيز منظومة إلكترونية للنفاذ إلى المعلومة** بهدف تيسير ممارسة الحق في النفاذ إلى المعلومة، وذلك من خلال تمكين العموم من تقديم مطالب النفاذ والطعون المتعلّقة بها وتلقّي الردود بطريقة إلكترونية وتقديم مجموعة من الإحصائيات والمعطيات: يتم إنجاز هذا المشروع في إطار مشروع التعاون مع البنك الدولي المتعلّق بتقديم الدعم لتنفيذ خطة العمل الوطنية لشراكة الحكومة المفتوحة، ويتمّ حاليا استكمال عملية المصادقة على كراس الشروط لاختيار مكتب الخبرة الذي سيكلف بتطوير المنظومة المذكورة. ✓ أما قطاعيا فتجدر الإشارة إلى أن **كافة المعلومات المتعلقة بعقود الطاقة والمناجم منشورة** على بوابة البيانات المفتوحة لوزارة الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة .http://data.industrie.gov.tn ✓ وتعمل الحكومة على **استكمال إصدار أمر حكومي يتعلّق بنشر تقارير الرقابة** التي يتمّ إنجازها من مختلف أجهزة الرقابة الحكومية وذلك وفقا لما تنصّ عليه المعايير الدولية في هذا المجال.
7	**7) اعتماد التكنولوجيات الحديثة التي تُمكّن من تيسير الاجراءات وتضمن إسداء الخدمات وايصال الحقوق إلى أصحابها في إطار الشفافية والنَجاعة**	تمثّل **الإدارة الإلكترونيّة آلية من أهمّ الآليات** الّتي يُمكن الاعتماد عليها ضمن برامج حوكمة الإدارة ومقاومة الفساد باعتبار أنّ تألية المسارات الإدارية ودعم التعامل اللاّمادي مع الهياكل العمومية يؤدّيان بصورة آليّة إلى ضمان حق كلّ شخص سواء كان طبيعيّا أو معنويّا في النفاذ إلى المعلومة والتعرّف على الإجراءات الإدارية الّتي يتعيّن اتباعها للحصول على الخدمات. كما يمكنه متابعة مطالبه على الخط بكلّ شفافيّة ومراقبة أداء الإدارة ومساءلتها

		عند الاقتضاء. وكلّ هذا من شأنه أن يحدّ من مخاطر الرّشوة والمحاباة والمحسوبيّة وغيرها من مظاهر الفساد. لـذا قامت حكومـة الوحدة الوطنية بــ: ✓ **وضع صيغة جديدة لبوابة الحكومة التونسية** (www.tunisie.gov.tn)التي تمثّل نقطة نفاذ موحّدة لمختلف الخدمات الالكترونية التي تسديها مختلف الهياكل العمومية. ✓ إعداد خطة عمل وطنية ثانية في إطار مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة التي انضمّت اليها تونس منذ 14 جانفي 2014. تضمّ هذه الخطة ضمن محورها الثاني **جملة من التعهّدات** التي ترمي إلى مقاومة الفساد وسيتمّ العمل على تنفيذها مع موفي شهر جوان 2018. ✓ **تطوير 15 خدمة جديدة** باستعمال تكنولوجيا الهاتف الجوّال تشمل خدمات موجّهة للمواطن في عديد الميادين على غرار تطبيقة "مدرستي"، تطبيقة حول الخدمات والاجراءات الادارية، تطبيقة حول المواقع الأثرية في تونس....، ✓ سيتمّ في إطار تعاون فني مع البنك الدولي تنفيذ **مشروعين** كالتالي: - إعادة تنظيم الإجراءات حسب مبدأ **المخاطب الوحيد،** - وضـــع مرجعيــة موحّـدة لتقييم **جودة الخـدمــات الاداريــة** على الخط وإستعمالاتها. ✓ صادق المجلس الاستراتيجي للاقتصاد الرقمي على **إحداث وكالة تونس الرقمية**
8	**8) تفعيـل القــانون المتعلّق بــالتصـــريح بالمكاسب لكبار مسؤولي الدّولة:**	سعت حكومة الوحدة الوطنية منـذ تسلّمها لمهامها إلى **إيداع التصريح بالمكاسب** وذلك استنادا للقانون النافذ وذلك من قبل رئيسها وجميع أعضائها وتمّ إيداعها لدى دائرة المحاسبات في الآجال القانونية وذلك في انتظار المصادقـة على مشروع القانون المتعلق بالتصريح بالمكاسب وبمكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح في القطاع العام والخاص.

9	9) دعم دور المجتمع المدني في مقاومة الفساد :	✓ يتمّ تنظيم الورشات ذات العلاقة بالحوكمة ومقاومة الفساد بتشريك ممثّلين عن المجتمع المدني. ✓ كما تضمّ بعض الهياكل ممثلين عن المجتمع المدني مثل المجلس العلمي للأكاديمية الدولية للحوكمة الرشيدة ولجنة قيادة الاستراتيجية الوطنية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد ولجنة المتابعة والتقييم لخطّة العمل ولجنة التواصل لخطّة عمل الاستراتيجية

IV. التحكم في التوازنات المالية وتنفيذ سياسة اجتماعية ناجعة

تكريسا للتعهدات المضبوطـة بوثيقـة قرطاج، قامت حكومـة الوحــدة الوطنية بضبط البرنامج الاقتصادي والاجتماعي لتونس في أفق 2020 .
ويبرز هذا جليا من خلال الأهداف الاقتصادية المبينـة بالبرنامج والمتمثلة في:

1. الحفاظ على مستوى مستدام من العجز العمومي والخارجي والتحكم في معدل التضخم
2. اصلاح هيكلي للمالية العمومية
3. استقرار الدين العمومي
4. التحكم في كتلة الأجور
5. تعديل جبائي عادل ودافع للاستثمار
6. مقاومة ظاهرة التهريب والتجارة الموازية
7. إرساء أرضية وطنية للحماية الاجتماعية
8. تصويب التحويلات الاجتماعية
9. دعم التشغيل وإحداث مواطن الشغل
10. دعم اقتصاد المعرفة

ولقد رسمت حكومـة الوحدة الوطنية خارطة طريق دقيقة تهدف إلى تحقيق الأهداف السابقة الذكـر في أفق 2020.

أما بالنسبـة للفترة السابقة، فقد بذلت الحكومة جهودا متواصلة ومدروسـة لبلوغ هذه التحديات وتحقيق التعهدات المتفق عليها بوثيقة قرطاج.
ويمكن تلخيص أهم هذه الإنجازات في النقاط التاليـة:

	التعهـــد	تفصيل مدى تقدم الإنجاز إلى غاية 12 مارس 2018
	1) التحكم في عجز ميزانية الدولة وفي المديونيـة العموميـة من خلال خاصة:	
1	**أ. مقاومة التهرب الجبائي بتطوير وتدعيم إدارة الجباية والاستخلاص وتمكينها من استعمال الآليات الحديثة للرقابة وفقا للمعايير الدَولية في المجال**	✓ **تم بمقتضى قانون المالية لسنة 2017 :** - إحداث سلك خاص بإدارة الجباية يسمى **" فرقة الأبحاث ومكافحة التهرب الجبائي"**يمارس وظائفه تحت إشراف الوكلاء العامين لدى محاكم الاستئناف (تم صدور الأمر المنظم لفرقة الأبحاث ومكافحة التهرب الجبائي عدد 1155 المؤرخ في 27 أكتوبر 2017 وتركيز الفرقة وتدعيمها بالموارد البشرية واللوجيستية اللازمة). ويسند لأعوان الفرقة المذكورة التعهّد التلقائي بالبحث في الجرائم الجبائية. وتتولى، علاوة على المهام الموكولة لمصالح الجباية، الكشف عن المخالفات الجبائية الجزائية ومعاينتها والبحث عن مرتكبيها وتقديمهم للمحاكم. - إقرار عدم قبول طرح الأعباء والاستهلاكات المتعلقة باقتناءات السلع والخدمات والأصول لدى أشخاص مقيمين أو مستقرين بملاذات جبائية وكذلك الأداء على القيمة المضافة المستوجب بعنوانها. - **إرساء واجب التنصيص على المعرف الجبائي من قبل أصحاب المهن الحرة** ضمن كل الوثائق المتعلقة بممارسة أعمالهم. وفي صورة الإخلال بهذا الواجب لا يتم اعتماد هذه الوثائق. - **إلزام المؤسسات الصحية والاستشفائية بالتنصيص ضمن الفواتير التي تصدرها على كل العمليات المتعلقة بالخدمات المسداة** من قبلها أو من قبل المتدخلين لديها لغاية إسداء هذه الخدمات.

		✓ **تمّ بمقتضى قانون المالية لسنة 2018:** - إلزام الأشخاص الذين لم تعد تتوفر فيهم الشروط المستوجبة طبقا للتشريع الجبائي الجاري به العمل لمواصلة الانتفاع بتوقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة أو بالإعفاء من الأداء أو بالتخفيض في نسبه بإعلام المصلحة الجبائية المختصّة بذلك وإرجاع الشهادة المسلمة في الغرض وقسائم طلبات التزوّد المؤشر عليها عند الاقتضاء. - **سحب الأداء على القيمة المضافة على بيوعات العقارات المبنية المعدّة للسكن من قبل الباعثين العقاريين.** - الإخضاع وجوبا لإجراء التسجيل العقود المتعلقة بالاتفاقيات المحررة بحجّة عادلة أو بخط اليد والمماثلة للصفقات على غرار الإستشهار، الاستغلال تحت التسمية الأصلية، النقل بمقابل لملكية حقوق صناعية أو فنية أو أدبية أو حق استغلال أو حق استعمال لهذه الحقوق، المعاملات بمقابل مع الفنانين والرياضيين بصفتهم المهنية تلك حتى وإن كان التعاقد مع هؤلاء قد تم بصفة غير مباشرة. - إلزام الجامعات والجمعيات الرياضية وهيئات المهرجانات ووسطاء ومتعهدي ومنظمي الحفلات والعروض الفنية بمد المركز الجهوي لمراقبة الأداءات مرجع النظر في أجل أقصاه 15يوما الأولى من كل ثلاثية مدنية بالبيانات المتعلقة بالعقود التي تبرمها الجامعات والجمعيات الرياضية مع الرياضيين وتلك التي تبرمها هيئات المهرجانات ووسطاء ومتعهدي ومنظمي الحفلات والعروض الفنية مع الفنانين والمبدعين وذلك وفق نموذج تعده الإدارة وبنسخ العقود غير المسجلة والمبرمة مع الرياضيين أو المبرمة مع الفنانين والمبدعين والتي توضع بين أيديهم في نطاق مهامهم أو أنشطتهم. - ربط المشاركة في اللزمات والبتات العمومية ومشاريع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص باحترام واجب التصريح بالأداء.

		✓ **إجـــــراءات أخرى:** - **تم إحداث إدارة المؤسسات المتوسطة مكلفة بأعمال المراقبة الجبائية** للمؤسسات المتوسطة من حيث رقم المعاملات وصدور الأمر الحكومي عدد1156 المؤرخ في 27 أكتوبر 2017 وستنطلق في النشاط بداية من شهر أكتوبر 2018. - **تم توسيع مجال تدخل إدارة المؤسسات الكبرى ليشمل المراجعة الجبائية المعمقة** للمطالبين بالأداء الراجعين إليها بالنظر بمقتضى الأمر الحكومي عدد 1156 المؤرخ في 27 أكتوبر 2017. كما تم توسيع مجال إختصاصها الترابي ليشمل كامل تراب الجمهورية بصدور الأمر الحكومي عدد 1157 بنفس التاريخ. - تركيز منظومة إعلامية للمراقبة الميدانية باعتماد لوحات إلكترونية محمولة (Tablettes)لتحسين نجاعة تدخلات الأعوان وتدعيم هذه المصالح باقتناء 65 لوحة. - تم **إعتماد الإيداع الإلكتروني للقوائم المالية** المرفقة بالتصاريح السنوية (الإضبارة الجبائية Liasse fiscale) قصد تيسير وترشيد أعمال المراقبة الجبائية وقد دخلت حيز الإستغلال منذ شهر جوان 2017. - الشروع في استغلال قاعدة البيانات والمعلومات المتحصل عليها في إطار تبادل المعلومات مع الصندوق الوطني للتأمين على المرض ووكالة الكحول. - تفعيل تبادل المعلومات مع الدول الأجنبية بالنسبة للمطالبين بالأداء موضوع مراجعة جبائية معمقة. - **إعتماد التبادل الدوري للمعلومات مع المؤسسات المالية** قصد استغلالها في إطار تبادل المعلومات ذات الصبغة الجبائية مع الدول الأجنبية. - **القيام بحملات تحسيسية ظرفية** هادفة لحث المطالبين بالأداء على إيداع تصاريحهم الجبائية وتحسين إمتثالهم الجبائي التلقائي. - تحسين نسبة تغطية النسيج الجبائي بالمراجعة الجبائية باعتماد آلية المراجعة الهادفة الرامية إلى تقليص في عدد السنوات والأداءات موضوع المراجعة المعمقة بهدف

		ترشيد أعمالها والرفع من عدد المطالبين بالأداء الذين شملتهم المراجعة الجبائية المعمقة. - **إعتماد الكشوفات البنكية** في إطار المراجعة الأولية للتصاريح الجبائية. - تأهيل مصالح الجبائية لممارسة الدعوى العمومية في مجال المخالفات الجبائية الجزائية لتفعيل الأحكام الرامية إلى مقاومة التحيل والتهرب الجبائيين. - مواصلة إعداد تطبيقة إعلامية "SCORING" تمكن بمناسبة إعداد برامج المراجعة المعمقة من انتقاء الملفات الأكثر مردودية اعتمادا على تحليل المخاطر.
2	**ب. القيام بإجراءات واسعة وشاملة من أجل استخلاص الديون الجبائية العالقة وكذلك ديون الصناديق الاجتماعية:**	سعيا منها إلى تعبئة الموارد، قامت حكومة الوحدة الوطنية بوضع جملة من الإجراءات المتكاملة على المستويين الجبائي والديواني وعلى مستوى الصناديق الاجتماعية. ✓ **على المستوى الجبائي:** - تمّ بمقتضى الفصل 77 من قانون المالية لسنة 2017 التمديد في آجال منح التخفيض بعنوان خطايا المراقبة المثقلة ومن مبلغ خطايا التأخير في الاستخلاص ومصاريف التتبع إلى غاية غرة جويلية 2017. - تمّ بمقتضى القانون عدد 8 لسنة 2017 المؤرخ في 14 فيفري 2017 المتعلق بمراجعة منظومة الامتيازات الجبائية، ربط إسناد الامتيازات الجبائية بضرورة تسوية الوضعية تجاه صناديق الضمان الاجتماعي. - تمّ بمقتضى قانون المالية لسنة 2018 إحداث مساهمة اجتماعية تضامنية لفائدة الصناديق الاجتماعية. ✓ **على المستوى الديواني:** - تم الإنطلاق في تنفيذ برنامج عمل تشاركي بين الإدارة العامة للديوانة والإدارة العامة للإستخلاص لتحسين استخلاص الديون. ويتضمن البرنامج جلسات عمل دورية

		ودورات تكوينية وتأطير ميداني وتكليف عدول خزينة وتبادل المعلومات بين المنظومات الديوانية. - تولت الإدارة العامة للديوانة تعزيز القباضات وخلايا الإستخلاص بعدد أوفر من الأعوان والإطارات والوسائل لتسهيل مهامهم . ولقد بلغ مجموع الإستخلاصات لسنة 2017 بعنوان ديون ديوانية مثقلة: **3.220.000 دينار** ✓ **في إطار استحثاث نسق استخلاص ديون الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المتخلدة بذمة مدينيه:** - تم الشروع في خلاص مستحقات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تجاه ميزانية الدولة والمقدرة بـ**107 م د** وذلك برصد 50 م د سنة 2017 على أن يتمّ إستخلاص بقية هذه الديون سنة 2018. - تم الشروع في بلورة إستراتيجية جديدة لاستخلاص ديون الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ستتم مناقشتها في إطار اللجنة الفرعية للحماية الاجتماعية قبل عرضها لاحقا على مجلس وزاري لأخذ قرار بشأنها. - تم إقرار طرح كلي وآلي لمبالغ خطايا التأخير المستوجبة والموظفة على الاشتراكات التي تم دفعها بعد تاريخ حلولها بعنوان أنظمة الضمان الاجتماعي ونظام التعويض عن الأضرار الحاصلة بسبب حوادث الشغل والأمراض المهنية وذلك بالنسبة للثلاثيات المنقضية والى حدود الثلاثية الرابعة لسنة 2016 ووفق صيغ وشروط وآجال تم ضبطها بمقتضى الأمر الحكومي عدد 399 لسنة 2017 المؤرخ في 29 مارس 2017. - مراجعة نسب الفائدة الموظفة على القروض الجامعية المسندة من قبل صندوقي الضمان الاجتماعي واعتماد إجراء استثنائي وظرفي يتعلق بطرح كلي وآلي للمبالغ المتخلدة بذمة المضمونين الاجتماعيين بعنوان فوائد التأخير المطبقة على القروض

		الجامعية وفق شروط تم ضبطها بمقتضى الأمر الحكومي عدد 369 لسنة 2017 المؤرخ في 15 مارس 2017 والمتعلق بتنقيح الأمر عدد 1544 لسنة 1999 المؤرخ في 15 جويلية 1999 المتعلق بإسناد قروض جامعية من قبل صندوقي الضمان الاجتماعي. - منح الأعوان العموميين الموضوعين في حالة إلحاق للعمل في نطاق التعاون الفني مهلة بسنة طبقا لأحكام الأمر الحكومي عدد 260 لسنة 2017 المؤرخ في 8 فيفري 2017 لتسوية الفترات السابقة على أساس نسب المساهمات المستوجبة في إطار التشريع الجاري به العمل قبل صدور القانون عدد 105 لسنة 1995 المؤرخ في 14 ديسمبر 1995 المتعلق بإحداث نظام موحد لضم الخدمات.
3	**ج. القيام بإصلاح جبائي على أساس العدالة و توسيع القاعدة الجبائيّة**	سعيا منها لتخفيف العبء الجبائي على أصحاب الدخل الضعيف ودعم العدالة الجبائية **قامت حكومـة الوحـدة الوطنية بمراجعة جدول الضريبة على الدخل.**
4	**د. الاسراع في معالجة ملف الأملاك المصادرة بما يوفّر موارد إضافيَة للدولة في اطار الشّفافيّة و مراعاة البعد الاجتماعي:**	ارتكزت خطة العمل المتبعة خلال سنة 2017 بوزارة المالية بخصوص التصرف في الممتلكات المصادرة على ثلاثة مبادئ : - تعبئة موارد لفائدة ميزانية الدولة، - إحكام المتابعة والتسريع في نسق اتخاذ القرار، - التركيز على حسن التصرف والحوكمة، ✓ **وتناغما مع هذه الخطة شهدت سنة 2017:** - **عقد اللجنة الوطنية للتصرف في الممتلكات المصادرة** التي يرأسها وزير المالية 19 إجتماعا من جانفي 2017 إلى موفي ديسمبر 2017 (مقارنة بـ 12 اجتماع خلال سنة 2016 و8 في سنة 2015). - وقد أسفرت أعمال اللجنة على **التفويت في 60 عقار مصادر** بقيمة جملية **ناهزت70 م.د.**

		- أما فيما يتعلق بالمساهمات في الشركات المصادرة فقد تم **تجسيد التفويت في 3 شركات** (المدرسة الدولية بقرطاج والزيتونة 1 و2) بقيمة جملية ناهزت**100 م.د.** - برمجة ومتابعة عمليات **تفويت في مساهمات على مستوى الكرامة القابضة في أكثر من 22 شركة وستتم وفق طلبات عروض مفتوحة تضمن المساواة والشفافية.** - من ناحية أخرى وبعد انقطاع دام أكثر من سنة ونصف تمكنت اللجنة من تسريع التفويت في السيارات المصادرة حيث تم الإعلان عن طلب عروض في شهر أوت 2017 بقيمة **900 أ د.** - تم **رفع التصرف القضائي** على أكثر من **30 شركة مصادرة** وتعيين أجهزة تصرف وذلك لإعدادها للتفويت. - بالنسبة للشركات المصادرة حديثا تم بلورة تمشي يقتضي بتعيين أجهزة تصرف بسرعة وذلك لتلافي خاصة فقدانها قيمتها وتم تعيين وكلاء مشهود لهم بالكفاءة والنزاهة على الشركات الهامة منها (10 شركات) . - تم **فض اشكال الرهون البنكية على العقارات المصادرة** الذي دام أكثر من 6 سنوات وذلك باعتماد تمشي يضمن خلاص البنوك لمستحقاتها وضمان موارد لميزانية الدولة. - تم فض اشكال التفويت في الأراضي ذات الصبغة الفلاحية المصادرة الذي دام أكثر من 6 سنوات وذلك بإقرار مبدأ التفويت فيها لضمان موارد لميزانية الدولة. ✓ **بالنسبة لبرنامج العمل خلال سنة 2018:** - تم **ضبط مبلغ 500 م د بعنوان عائدات المصادرة بميزانية الدولة** خلال سنة 2018 وذلك بالاعتماد على مقاييس موضوعية وعلمية، وسيتم تجسيم عمليات التفويت الجارية خلال سنة 2018 ومن أبرزها **بنك الزيتونة واسمنت قرطاج وألفا فورد** والمساهمات المصادرة في **شركة أدوية**... والتي بلغت أعمال التفويت فيها

		أشواطا هامة ومن المتوقع أن يتم تجسيدها قبل موفي جوان 2018 وتتابع وزارة المالية تقدم الإنجاز في كل عمليات التفويت الجارية. وقد تم عقد جلسة عمل مع الكرامة القابضة في جانفي 2018 لمتابعة تجسيد البرنامج وقد أسفرت أعمال المتابعة على النتائج التالية: - شركات في مرحلة ابرام عقود التفويت: 1 - شركات في مرحلة طلب العروض للأنتقاء الأولي: 3 - شركات في مرحلة إعادة طلب عروض الانتقاء الأولي :3 - شركات تم فيها اختيار مكتب المساندة وهي في مرحلة ما قبل الانتقاء الأولي: 7 - شركات ذات مساهمة أجنبية: 5. - **بالنسبة لملف العقارات ستواصل اللجنة التسريع في نسق التفويت فيها**. تم رفع التصرف القضائي على عديد الشركات العقارية المصادرة (20) والتي لها مخزون عقاري هام وتم الاذن بالتفويت فيها حيث ستتم عمليات التفويت في مفتتح سنة 2018. بلغت عدد طلبات العروض المتعلقة بالعقارات المصادرة في موفى جانفي 2018 عدد 8 طلبات عروض. - **تم الانتهاء من دراسة استراتيجية التفويت في القصور المصادرة** وسيتم تفعيلها بعد عرضها على مصادقة اللجنة. سيتم عرض التصور الخاص بالقصر المصادر من صخر الماطري والكائن بضاحية سيدي بوسعيد على أنظار اللجنة قبل موفي مارس 2018. - **ستشهد سنة 2018 التفويت في كامل السيارات المصادرة** كما **سيتم إعلان طلبات عروض في اليخوت المصادرة منذ 2011**. يتم حاليا الاعداد طلب العروض عدد 2 المتعلق بالسيارات المصادرة الفاخرة. - تم ضبط استراتيجية قطاعية تتعلق بالتفويت في الشركات الناشطة في المجال السياحي والفلاحي والخدمات حيث سيتواصل نسق رفع التصرف القضائي وإعداد تلك الشركات للتفويت بالتنسيق مع الكرامة القابضة. وتم خلال سنة 2018 فض

		الإشكاليات المتعلقة بشركتين سياحيتين مصادرتين (نزل الروسيلور بالحمامات ونزل حورية بالاص بسوسة) وسيتم عرض ملفاتهم على اللجنة لاتخاذ قرارات الهيكلة المالية ورفع التصرف القضائي والاذن بالتفويت. كما ستنظر اللجنة قبل موفي مارس في استراتيجية التصرف في شركات الاحياء المصادرة. - عقدت اللجنة الوطنية للتصرف 3 اجتماعات في سنة 2018 خصصت **للتفويت في عقارات بقيمة 11 م د** وسيارات مصادرة بقيمة 800 أد، كما تم الاذن بالتفويت في إحدى الشركات المصادرة حديثا. وستكون اجتماعات اللجنة بصفة منتظمة على الاقل اجتماعين شهريا. ✓ **بالنسبة للإجراءات المتخذة بخصوص الحوكمة:** - تم خلال سنة 2017 إعداد استراتيجية تشمل التصرف في الشركات المصادرة حسب القطاع وإحكام التصرف فيها ومتابعتها دوريا حيث تم تعيين مسؤولين أكفاء بمقاييس موضوعية ومشهود لهم بالنزاهة سواء من الإطارات العليا للدولة أو من القطاع الخاص وذلك كممثلين في مجالس الإدارة أو مديرين عاميين أو وكلاء. - مكنت عمليات المتابعة أو التدقيق التي تم القيام بها على مستوى وزارة المالية من الوقوف على عديد التجاوزات ذات الطابع الجزائي تمت إحالتها على القضاء.
5	ه. إحكام التصرف في الموارد المتاحة	سعيا منها لترشيد النفقات العمومية قامت حكومة الوحدة الوطنية بوضع جملة من الإجراءات على مستوى نفقات التسيير و نفقات التنمية. **1. على مستوى نفقات التصرف :** • **التحكم في تطور كتلة الأجور** في حدود **13.8 %** من الناتج الإجمالي المحلي خلال سنة 2018 مقابل نسبة **14.7 %** محينة في 2017 و إقرار جملة من الإجراءات الإستثنائية لبلوغ مستوى **12.5 %** من الناتج سنة 2020.

		• **ضبط نفقات الدعم في حدود** 3520 م د أي **3.3 % من** الناتج المحلي الإجمالي في 2018 مقابل **3.6 %** محينة في 2017 وذلك لدعم : - **المواد الأساسية (1570 م د)** في انتظار **إتمام البحوث الإجتماعية لتعديل منظومة الدعم وتصويبها نحو مستحقيها الفعليين** . - المحروقات و الكهرباء (1500 م د) (على أساس معدل سعر البرميل 54 دولار و **على أساس تفعيل آلية التعديل الأوتوماتيكي)** - **النقل (450 م د)** بـعنوان دعم النقل المدرسي والجامعي والنقل بتعريفات منخفضة وكذلك النقل المجاني لبعض الفئات الخصوصية. - رصد مبلغ **200 م** د من ميزانية الدولة لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الإجتماعية مقابل **500** في 2017 بعنوان **تغطية عجز الصندوق وسيمول الفارق في إطار الإجراءات الجديدة التي تم اتخاذها في علاقة مع تنويع مصادر التمويل للصناديق الإجتماعية** . - **رصد 441 م د** بعنوان **دعم الجماعات المحلية** مقابل 409 م د خلال 2017 و385 في 2016 وذلك **لتغطية حاجيات الإحداثات الجديدة للبلديات**. **2. على مستوى نفقات التنمية** : سيتواصل خلال 2018 العمل على تنفيذ المشاريع التنموية خاصة بالمناطق ذات الأولوية التي تمت برمجتها بمخطط التنمية 2016-2020 والتي من شأنها أن تسمح بتحقيق نمو مستدام لكامل الجهات, بالإضافة إلى برنامج الحكومة لدفع النمو في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالنسبة للمشاريع الكبرى وذات القيمة المضافة العالية. وقد بلغت هذه الإعتمادات **5743 م د** وذلك دون اعتبار برامج ومشاريع بقيمة **500 م د** سيتم إنجازها في إطار الشراكة المذكورة ، مقابل 5700 م د محينة في 2017 .

	2) التحكـم في عجـز ميزان الدفوعات:	
6	**أ. كسب تحدَي الانتاجيَة لدعم القدرة التنافسية للمنتوج الوطني**	سعيا منها لدعم القدرة التنافسية للمنتوج الوطني انطلقت حكومة الوحدة الوطنية بوضع جملة من الإجراءات. ✓ بهدف **الانضمام الى الشبكة العالمية للاشهاد وقبول الوسم** "Made in Tunisia" دوليا والترفيع في الصادرات التونسية يتم العمل حاليا على إعداد: - منظومة يقظة لمتابعة براءات الابتكارات والملكية الفكرية - قاعدة بيانات حديثة وعصرية خاصة بالمؤسسات الصناعية لإدماجها في المنصة العالمية للسجلات التجارية - منظومة اشهادية مطابقة للمواصفات العالمية - **منظومة معلوماتية للتصرف في "Traçabilité et la certification"** الخاصة بالسلع والخدمات الموجهة للتصدير كالمنتوجات الفلاحية والغذائية ✓ على المستوى السياحي يتم العمل حاليا على وضع مشروع الفيزا الالكترونية للسياح. ✓ في مجال النقل الجوي، قامت حكومة الوحدة الوطنية بإمضاء إتفاقية السماء المفتوحة (Open sky). ✓ بالنسبة لقطاع الصناعات التقليدية تسعى حكومة الوحدة الوطنية **لإحداث علامة الجودة المميزة لمنتوجات الصناعات التقليدية** وذلك لتثمين منتوجات الصناعات التقليدية والرفع من قدرتها التنافسية في الداخل والخارج وخصوصا حماية المنتوجات التقليدية من التقليد والمنافسة الغير مشروعة إضافة إلى حماية المستهلك التونسي والأجنبي على مستوى الصحة والسلامة. ✓ على المستوى الصناعي، تم في إطار برنامج التعاون الفني التونسي الياباني في مجال تحسين الجودة والإنتاجية (2016 - 2019): - تقديم المساندة الفنية لـ 54 مؤسسة صناعية في مجال تحسين الجودة والإنتاجية.

		- تكوين 54 خبير وطني في مجال الجودة والإنتاجية. - نشر نظم تحسين الجودة والإنتاجية على المستوى الوطني وذلك من خلال: 1. تنظيم 3 ملتقيات تحسيسية لفائدة المؤسسات الصناعية 2. تنظيم ملتقيين تحسيسيين لفائدة الطلبة - إعداد دليل تطبيقي للمؤسسات يحتوي على أهم النظم والأدوات اليابانية في مجال الجودة والإنتاجية. - العمل إرساء نظام وطني مستدام في مجال تحسين الجودة والإنتاجية.
7	**ب. اعتبار التَصدير أولويَة وطنيَة والعمل على تنميته خاصة في الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية والمحتوى التكنولوجي المتطوَر و تفعيل ديبلوماسيّة اقتصاديّة ناجعة في هذا المجال**	منذ تسلمها لمهامها، اعتبرت حكومة الوحدة الوطنية التصدير أولوية وطنية وانطلقت في وضع جملة من الإجراءات الرامية لدفعه. لذا فقد تم عقد جملة من اللقاءات مع الغرف المهنية لمختلف الصناعات لصياغة رؤية مشتركة للنهوض بالصادرات التونسية. وتعمل حكومة الوحدة الوطنية على **إطلاق برنامج شامل لدعم الصادرات يضم الجوانب اللوجستية والتمويل والتأطير والمتابعة للنهوض بالصادرات على المدى القصير.** كما أقرت حكومة الوحدة الوطنية جملة من الإجراءات الاستثنائية لدفع التصدير، نذكر منها: - **إحداث برنامج خصوصي "التصدير أولوية مطلقة"** لتجسيم كل فرص التصدير المتاحة. - التنسيق بين وزارتي المالية والصناعة والتجارة بخصوص الإمكانية المتاحة لفتح اعتمادات استثنائية لصندوق النهوض بالصادرات. ووعيا منها **بدور الدبلوماسية الاقتصادية لدفع التصدير** نظمت حكومة الوحدة الوطنية العديد من البعثات الاقتصادية بإشراف أعضاء الحكومة وبمشاركة عدد هام من أصحاب

		الأعمال (مالي، النيجر، بوركينفاسو، ابيذجان، غينيا). مع العلم وأنـه يتم الاستعداد لـزيارات أخرى مماثلة سيتم القيام بها قريبا. كما قامت حكومـة الوحدة الوطنية منـذ مباشرتها لمهامها بـ فتح خمس تمثيليات تجارية تونسية بإفريقيا كما انظمت تونس للسوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا COMESA. ولقد **تم عقد الإجتماع الأول للمجلس الأعلى للتصدير** برئاسة السيد رئيس الحكومة يوم 4 جانفي2018 وتم إقرار حزمة إجراءات للنهوض بالصادرات **(20 إجراء).** مع العلم أن صادرات قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية في موفى شهر فيفري 2018 قد تضاعفت لتصل الى 1107 مليون دينار مقارنة بنفس الفترة من سنة 2017 وسجلت صادرات قطاع النسيج والأحذية تطورا بـ 25 % كما تطورت صادرات قطاع الصناعة الميكانيكية والكهربائية بـ 37%، ومؤشر ايجابي لاستعادة نسق نمو الصادرات.
8	**ج. التحكم في عجز ميزان الدفوعات من خلال التحكم في ارتفاع الواردات وتفعيل الاجراءات الحمائيَة عند الاقتضاء بالنسبة للسّلع الغير أساسيّة**	**تم اقرار جملة من الاجراءات للتحكم في واردات المواد غير الأساسية:** - تمّ بمقتضى منشور صادر عن البنك المركزي التونسي بتاريخ 27 أكتوبر 2017 الزام الوسطاء المقبولين بعدم وضع اعتمادات على ذمة حرفائهم بغاية تمويل توريد المنتجات التي تعتبر غير ذات أولوية موضوع القائمة الملحقة لهذا المنشور إلا إذا **وفر الموردون ضمانا من أموالهم الذاتية يغطي كامل قيمة الواردات** المزمع إنجازها. - تمّ بمقتضى بلاغ مشترك، صادر بتاريخ 25 سبتمبر 2017 عن كل من وزارة الصناعة والتجارة والبنك المركزي التونسي والإدارة العامة للديوانة، إلزام الموردين التونسيين **بالاستظهار لدى الديوانة بوثيقة التصريح الديواني بالبلد المصدّر** عند عملية التسريح الديواني لمجموعة من المنتوجات الاستهلاكية وذلك بهدف تفادي عدم تصريح بعض الموردين بالقيمة الحقيقية للبضائع الموردة بما ينعكس على احتساب

		الأداءات والمعاليم المستوجبة على هذه البضائع وعلى المداخيل الديوانية التي يتم تحصيلها. - تم بمقتضى بلاغ صادر عن وزارة التجارة بتاريخ 5 أكتوبر 2017 فرض اجبارية الاستظهار بوثيقة شهادة بيع حر في البلدان المصنعة بالنسبة لكافة **موردي منتجات مواد التجميل ولعب الأطفال والمستلزمات المدرسية تثبت مطابقة المنتوج للمواصفات** مسلّمة من طرف سلط مختصة ضمن الوثائق المكوّنة لملف التوريد لدى مصالح المراقبة الفنيّة عند التوريد بوزارة التجارة. وانطلق العمل بهذا الإجراء بداية من يوم 30 أكتوبر 2017. - تمّ بمقتضى الفصل 39 من قانون المالية لسنة 2018 مراجعة المعاليم الديوانية الموظفة على واردات مجموعة من المنتجات الاستهلاكية من خلال **الترفيع في نسب المعاليم الديوانية عند التوريد** من 0% إلى 15% ومن 20 % إلى 30 % وإقرار نسبة 36% على بعض المنتجات الفلاحية. - تمّ بمقتضى الفصل 40 من قانون المالية لسنة 2018 إخضاع المنتجات ذات المنشأ التركي الواردة بالفصول التعريفية 33 و34 و40 و48 و61 و62 و63 و64 و72 و76 و84 و85 المدرجة بالقائمة الثانية الملحقة باتفاقية الشراكة لإقامة منطقة التبادل الحر بين الجمهورية التونسية وجمهورية تركيا المبرمة في 25 نوفمبر 2004 والمصادق عليها بمقتضى القانون عدد 36 لسنة 2005 المؤرخ في 11 ماي 2005 إلى المعاليم الديوانية في حدود 90% من المعاليم المطبقة وفق النظام العام مع مراعاة المعاليم الديوانية المثبتة. - تطبّق المعاليم الديوانية الموظفة استثنائيا على المنتجات ذات المنشأ التركي لمدة سنتين ابتداء من غرة جانفي 2018. - ويتم الإلغاء التدريجي لهذه المعاليم الديوانية بعد انقضاء أجل السنتين المذكور أعلاه وذلك على ثلاث سنوات وفقا لمعدلات سنوية متساوية

		تتولى مصالح وزارة التجارة متابعة انعكاسات الاجراءات التي تم تفعيلها عبر دراسة تطور واردات المواد المعنية بهذه الاجراءات بصفة دورية ومقارنتها بفترات سابقة.
9	**د. توفير مناخ ملائم وتنفيذ خطة وطنية لاسترجاع ثقة المستثمرين الأجانب والعمل على استقطاب مشاريع لمجمعات عالمية كبرى**	✓ قامت حكومة الوحدة الوطنية باستكمال الإجراءات الضرورية لدخول الإطار القانوني الجديد للاستثمار حيز النفاذ منذ غرة أفريل 2017 وأطلقت حملة ترويجية واسعة للتعريف بمزاياه وبالإضافات الهامة التي يوفرها على مستوى التقليص في الإجراءات والتراخيص والآجال وتدعيم الحوكمة وترشيد الحوافز وحماية المستثمرين. وفي هذا الإطار تم احداث المجلس الأعلى للاستثمار والهيئة التونسية للاستثمار والصندوق التونسي للاستثمار. كما حرصت حكومة الوحدة الوطنية على تخفيف الاجراءات الإدارية من خلال **مراجعة كراسات الشروط ونظام اسناد التراخيص** وتنفيذ عدّة إصلاحات تتعلق خاصة **بإصدار قانون الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص** والأمر المتعلق بالحوافز المالية لفائدة الاستثمارات المنجزة في إطار قانون الاستثمار ومراجعة الأمر المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية. ✓ أما من ناحية **إستقطاب مشاريع لمجمعات عالمية كبرى** فقد قامت الحكومة بجملة من الاجراءات وهي كالآتي: - **تنظيم المنتدى الدولي للاستثمار "تونس 2020"** الذي مكن من الحصول على العديد من الالتزامات والقروض والهبات من عدة دول مانحة. - **مواصلة الترويج للاستثمار الخارجي** من خلال استهداف شركات عالمية كبرى في مجال الصناعات المعملية - **مزيد تطوير الشراكة بين المؤسسات التونسية ونظيراتها في الخارج** على غرار الشراكة بين شركة "أرباص" (تمّ إمضاء مذكرة تفاهم بين

		الدولة التونسية وشركة "أرباص" بتاريخ 2017/02/01) و"تالنات" لتطوير مشروع الأقمار الصناعية الصغيرة. - دعم بعض الشركات الأجنبية بتونس لتوسيع نشاطها على غرار شركة stelia في مجال صناعة مكونات الطائرات وشركات valeo وyazaki و leoni في مجال صناعة مكونات السيارات، - الحرص على محافظة القطاع الطاقي على تواجد أهم الشركات العالمية المستثمرة في القطاع. ✓ تمّ الشروع في تنفيذ جملة من **الاجراءات لتحسين ترتيب تونس ضمن تقرير doing business .**
10	**3) اتخاذ الاجراءات التي تمكن صناديق الضمان الاجتماعي من الايفاء بالتزاماتها وتقديم الخدمات الضرورية لمنخرطيها مع ضمان توازناتها المالية في إطار العقد الاجتماعي**	قامت حكومة الوحدة الوطنية بـــ: ✓ اتخاذ جملة من **الإجراءات العاجلة لمجابهة احتياجات السيولة** لصناديق الضمان الاجتماعي حيث تمّ تخصيص اعتمادات مالية في حدود 300 م د على مستوى قانون المالية التكميلي لسنة 2016 واعتمادات مالية بـ 500 م د على مستوى قانون المالية لسنة 2017 لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية بما يمكنه من تحسين سيولته المالية والإيفاء بتعهداته في الآجال القانونية. ✓ إقرار أحكام تقضي بالاستخلاص المباشر للمستحقات الراجعة للصندوق الوطني للتأمين على المرض بعنوان الاشتراكات وتوابعها في القطاع العمومي وذلك بمقتضى القانون عدد 47 لسنة 2017 المؤرخ في 15 جوان 2017 والمتعلق بتنقيح القانون عدد 71 لسنة 2004 المؤرخ في 2 أوت 2004 المتعلق بإحداث نظام للتأمين على المرض. وتمّ في الغرض

		إعداد منشور تطبيقي تمّت إحالته الى مصالح رئاسة الحكومة ومن المنتظر إصداره خلال الأيام القليلة القادمة. ✓تنظيم حملات تحسيسية خلال سنة 2017 استهدفت 2500 ومؤسّسة من المؤسّسات الصغرى جدا والصغرى في أنشطة التجارة والصناعات التقليدية والبناء وحرف أخرى نتجت عنها انخراط 566 وحدة ومؤسسة صغرى في المنظومة الجبائية (عبر الحصول على معرّف جبائي أو بطاقة مهنية) والضمان الاجتماعي (النظام العام أو نظام العملة المستقلين) وذلك في اطار المشروع النموذجي المنجز من طرف مصالح تفقدية الشغل في عديد الجهات بهدف انتقال وحدات الاقتصاد غير المنظم الى الاقتصاد المنظم. ✓تنظيم 18297 **زيارة مراقبة** للتثبّت من مدى احترام المؤسسات لتشريع الضمان الاجتماعي ونتجت عن هذه الزيارات رفع 4915 مخالفة وتحرير642 محضر مخالفة. ✓إصدار منشور بتاريخ 29 ديسمبر 2017 يتعلق بدعوة المؤسّسات العمومية ذات الصبغة غير الإدارية والمنشآت العمومية الى **تسديد المساهمات الاجتماعية في آجالها.** ✓تنظيم أيام تحسيسية ميدانية وإحداث فرق متنقلة لتقريب الخدمات والتحسيس والتسجيل على عين المكان بهدف تحسين نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية واستقطاب القطاع الموازي. ✓الإذن لكل من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ومصالح تفقدية الشغل للقيام **بحملات ميدانية مشتركة** لمعاينة الإخلالات المسجلة على مستوى ظروف العمل لليد العاملة النسائية في القطاع الفلاحي.

		✓مواصلة إحداث دور خدمات الضمان الاجتماعي والتي وصل عددها إلى **29 دارا** إلى حدود شهر جويلية 2017 ، وذلك في إطار تحسين جودة الخدمات المسداة وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين.
	4) تنفيذ سياسة إجتماعية ناجعة عبر :	
11	**أ. توفير تغطية صحية أساسية للجميع والارتقاء بجودة الخدمات الصحية في مختلف المناطق**	**حرصت حكومة الوحدة الوطنية على تنفيذ سياسة اجتماعيه ناجعة من خلال توفير تغطية صحية أساسية للجميع والارتقاء بجودة الخدمات الصحية في مختلف المناطق.** ✓ ففي إطار استراتيجية 2016 – 2020 تقوم **وزارة الصحة** بتقييم شامل وتشخيص دقيق للمنظومة الصحّية على المستوى الوطني والجهوي والمحلّي، وتنبني استجابة لمطالب المواطنين ومشاغلهم وبناء على مقترحاتهم خاصّة في الجهات ذات الأولويّة والتعامل معها بصفة جدّية وإيجابيّة. كما أنّ الوزارة تركّز في برامجها على جملة من الاجراءات وهي كالآتي: - **تدارك النّقص على مستوى أطبّاء الاختصاص بالمناطق الدّاخليّة ونقص الأدوية** خاصّة للأمراض المزمنة. - **تحسين النظافة** بصفة آنية وترميم وتعهّد وصيانة المؤسسات الاستشفائية العموميّة حيث أنّ الوزارة أنشأت برامج عملها على 3 خطوط صحيّة تتمثّل في المنطلق من "مراكز الصّحة الأساسيّة" و"المؤسسات الصحيّة المحليّة والجهويّة" و"المستشفيات الجامعيّة"، حيث يبلغ عدد مراكز الصحة الأساسيّة بين ألفين إلى 2100 مركز صحي (الخط الأول)، وحوالي 180 مستشفى محلي وجهوي (الخط الثاني) وحوالي 20 مستشفى جامعي (الخط الثالث) - العمل على **تسريع اقتناء التجهيزات وانتداب الموارد البشريّة** (عملة وإداريين وأعوان السلك الطبي وشبه الطبي) - **العمل على تقليص الفوارق بين الجهات على مستوى الخدمات الطبيّة**، وذلك من خلال توفير تجهيزات ومعدّات طبيّة وسيّارات إسعاف طبي مجهّزة

		بأحدث التقنيات في إطار الإتفاق مع الاتحاد الأوروبّي المتعلّق بمشروع تعاون إطاري. - مواصلة العمل على **مراقبة "توزيع الأدوية" قصد تكريس الشفافيّة** وحسن سير عمليّات التوزيع لتشمل جميع الفئات وكافة الشرائح بمختلف جهات الجمهوريّة، حيث تمّ في الغرض تشكيل فريق رقابي عهدت إليه مهمّة التقييم ورفع تقارير دوريّة في الغرض ضمانا لسلامة المواطن. - الترفيع في ميزانيّة الأمراض المزمنة لدعم الرعاية الصحية للمسنين. ✓ تمّ **تمكين عدد 622 900 عائلة من بطاقة علاج نظام تعريفة منخفضة**. ✓ **تمّ تمكين الفئات التالية من العلاج المجاني:** - **274 242** بطاقة لفائدة العائلات المعوزة المنتفعة بمنحة البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة. - **10300** بطاقة لفائدة **القائمين على شؤون المساجد،** - **1000 بطاقة لفائدة محضوني الدولة.** هذا وتم التمديد في التغطية الصحية لفائدة المنتفعين بالعلاج المجاني والعلاج بنظام التعريفة المنخفضة الى حدود سنة 2018 وذلك الى حين استكمال انجاز بنك المعطيات الخاص بالعائلات المعوزة ومحدودة الدخل. ويتمّ العمل حاليّا على تحيين مختلف الاحصائيات والمعطيات المتعلقة بالتغطية الصحية المجانية وبالتعريفة المنخفضة مع الهياكل الجهوية للنهوض الاجتماعي.
12	**ب. تحسين خدمات المرفق العام**	✓ سعيا من الحكومة إلى تحسين خدمات المرفق العام وفي إطار تدعيم لامركزية التصرف والسعي لتقريب الخدمات من المضمونين **الاجتماعيين واصلت وزارة الشؤون الاجتماعية تجربة تعميم دور للخدمات الادارية التي بلغ عددها حاليا 27 دارا.**

		✓ تم الإذن لكل من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتأمين على المرض في إطار تجربة الضمان الاجتماعي المتنقل باقتناء وتجهيز 6 حافلات لاستعمالها كمكاتب متنقلة تتولى النفاذ إلى الأماكن النائية لتقريب خدمات الصندوقين تجاه منظوريهم وبما يساعد على توسيع التغطية الاجتماعية. ✓ **تمّ تنظيم يوم تكويني حول جودة الاستقبال صلب المصالح العمومية " علامة مرحبا"** ✓ وفي إطار مشروع **البطاقة الذكية ونظام تبادل المعلومات الإلكتروني** الخاص بالتأمين على المرض يتم العمل حاليا على استحثاث إجراءات تركيز المشروع بالتنسيق مع كافة الجهات المتدخلة
13	**ج. المساهمة في التحكم في الأسعار بمكافحة المضاربات والاحتكارات وإصلاح جريء لمسالك التوزيع.**	في إطار تنفيذ سياسة اجتماعية ناجعة، قامت الحكومة بـ: ✓ الاستعداد لموسم 2018/2017 في ظل نقص المياه وإعداد تقارير تحليلية لمتابعة منحي تطور الأسعار ✓ تنظيم الندوة الوطنية حول الثروة الفلاحية وكيفية حمايتها من التهريب والسرقة (6 نوفمبر 2017) ✓ إعداد نشرية يومية حول أسعار بعض المنتوجات الحساسة بعدد من ولايات الجمهورية. ✓ **في مجال التمور**: توفير كميات من التمور تم ترويجها بالمساحات التجارية بأسعار تفاضلية (4 د /كلغ) ✓ تركيز نقاط بيع من المنتج إلى المستهلك بشارع ألان سافري بوزارة الفلاحة ✓ تركيز نقاط بيع الأغنام من المنتج إلى المستهلك خلال فترة عيد الإضحى ✓ **في مجال القوارص**: تركيز نقطة بيع من المنتج الى المستهلك بحي المهرجان لبيع القوارص - تنظيم مهرجان القوارص بولاية الكاف وتركيز نقطة بيع من المنتج الى المستهلك لتحفيز استهلاك القوارص بالمناطق الداخلية

		- تنظيم حملات اشهارية واذاعية وتلفزية - تحويل منتوج البرتقال المالطي 1300 طن ذات الأحجام الصغرى بكلفة شراء تساوي 250 م/كلغ واصل الى مصنع سيدي بوزيد ✓ **في مجال البطاطا**: تحتلّ البطاطا المرتبة الرابعة بعد الطماطم والبصل والدلاع من الانتاج الجملي للخضروات بمعدل انتاج يقدر بحوالي 361500 طن خلال الخمسة سنوات الأخيرة. ولـقد تمّ: - **تكوين مخزون تعديلي لبطاطا الإستهلاك لموسم 2017 بـ 40 ألف طن** منها 10 آلاف طن عن طريق المجمع المهني المشترك للخضر و30 ألف طن عن طريق المخزنين الخواص بكلفة جملية بحوالي 5.4 مليون دينار تمول مناصفة بين وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع الفلاحي والصيد البحري) ووزارة التجارة (ميزانية الدولة) مقابل 4.35 مليون دينار في السنوات الفارطة. وبالتالي يقدر الانعكاس المالي الإضافي الأقصى بحوالي 450 ألف دينار وذلك في صورة إنجاز كامل البرنامج أي 40 ألف طن. - **تحيين منحة الخزن** للكميات المروجة حتى تتلاءم مع فترة الخزن ✓ تكليف المجمع المهني المشترك للخصر بفتح مراكز لقبول الخضر وفتح نقطتي بيع من المنتج إلى المستهلك في كل من ولاية بن عروس ومنوبة. وقد تم التركيز في عرض الخضر بنقاط البيع المذكورة أساسا على مادتي الفلفل، الطماطم ✓ **في مجال الطماطم** تعتبر زراعة الطماطم من أهم الزراعات السقوية في المشهد الفلاحي (10000 منتج و20000 هكتار). كما يرتكز عليها نسيج صناعي هام (28 وحدة صناعية وطاقة تحويل 35000 طن/اليوم). ولـقد تم في هذا المجال: - مطالبة عدد من المنتجين بالترفيع في السعر المرجعي لقبول الطماطم - فتح نقطتي بيع من المنتج الى المستهلك بولاية بن عروس ومنوبة

		✓ إعداد مشروع يتعلّق بالقسط الثّاني لبرنامج تأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصّيد البحري **يتضمن رؤية اصلاحية لمسالك التوزيع** والذي من المنتظر عرضه على انظار مجلس وزاري مضيق. ويجدر بالذكر أن الانطلاق في برنامج ثان لتأهيل مسالك التوزيع يتطلّب مجالس بلديّة منتخبة. ✓ التقدم في مشروع سوق الإنتاج بسيدي بوزيد حيث: - صدر قرار مشترك لإحداث السوق بتاريخ 9 جوان 2017 - تم التقدم في تغيير الصبغة الفلاحية لموقع المشروع (حاليا في مرحلة إصدار الامر من وزارة الفلاحة) - من المنتظر تمويل الدراسة المعمقة لسوق الانتاج من الجانب الايطالي والألماني (في مرحلة التنسيق مع وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي)
14	**د. العناية بالفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود واستهداف القضاء على الفقر المدقع في إطار تدخّل الدّولة والتضامن الوطني**	تعمل الحكومة على **العناية بالفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود واستهداف القضاء على الفقر المدقع** وذلك عبر اتخاذ العديد من الاجراءات ونذكر في هذا الخصوص ما يلي: ✓ **الترفيع في الأجر الأدنى المضمون في القطاعين الفلاحي وغير الفلاحي** وذلك بداية من 01 أوت 2016 (الأمر الحكومي عدد 668 لسنة 2017 المؤرخ في 05 جوان 2017 والأمر الحكومي عدد 669 لسنة 2017 المؤرخ في 05 جوان 2017). ✓ **الترفيع في أجور العاملين في القطاعات غير المغطاة باتفاقيات مشتركة قطاعية** أو بأنظمة أساسية خاصة وذلك بداية من 01 أوت 2016 (الأمر الحكومي عدد 670 لسنة 2017 المؤرخ في 05 جوان 2017). ✓ **مواصلة العمل على تقديم المساعدات المالية المباشرة** حيث ينتفع حاليا عدد **241.056عائلة معوزة** بمنحة البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة،

		✓ تمكين العائلات المعوزة والمحدودة الدخل بصفة دورية من مساعدات مادية ظرفية بمناسبة شهر رمضان والاعياد الدينية والعودة المدرسية والجامعية وفي الحالات الطارئة. ✓ **إجراء مراجعة سجل الفقر من خلال مواصلة العمل على إنجاز بنك معطيات العائلات المعوزة ومحدودة الدخل لضمان حسن استهداف هذه الفئات** وتصويب الخدمات نحو مستحقيها، والشّروع في تسجيل المنتفعين والمترشّحين الجدد للانتفاع بالمنح القارّة وبالعلاج المجاني والعلاج بالتعريفة المنخفضة مع تجميع كافة المعطيات الخاصّة بكل أفراد الأسرة قصد إسناد كلّ منهم **معرّف اجتماعي وحيد**. ✓ اعداد مشروع **برنامج للإدماج الاقتصادي والإجتماعي للفئات الهشة** من أبناء العائلات المعوزة ومحدودة الدخل **"مبادرون"** بالتعاون مع الوزارات المعنية والبنك الدولي. ✓ اعداد إستمارة إحصائية إلكترونيّة لحاملي الشهادات العليا العاطلين عن العمل من أبناء العائلات المعوزة في اطار الاعداد لتفعيل قرار الندوة الوزارية حول التشغيل المنعقدة بتاريخ 29 جانفي 2016 والمتعلق بـ "تشغيل عاطل عن العمل من حاملي الشهادات العليا عن كل عائلة معوزة".
15	**ه. تحسين ظروف تشغيليّة المرأة واحترام مقوّمات العمل اللائق بها خاصّة في القطاع الفلاحي**	إن تنفيذ سياسة اجتماعية ناجعة يقوم بالأساس على تحسين ظروف تشغيليّة المرأة واحترام مقوّمات العمل اللائق بها خاصّة في القطاع الفلاحي. ✓ تمّ بتاريخ 14 أكتوبر 2016 وبمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للمرأة الريفية، إبرام بروتوكول اتفاق بين وزارة المرأة والأسرة والطفولة والاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري والإتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، حول توفير ظروف نقل آمنة ومحمية لفائدة العاملات في القطاع الفلاحي، وتمّ بموجب هذا البروتوكول إعداد مشروع كراس شروط في الغرض تم إحالته في 2016/11/04 إلى وزارة النقل مرجع النظر، كما تمّ عقد عدة جلسات عمل مع القطاعات المعنية (النقل- الشؤون الاجتماعية – الفلاحة -

		الداخلية- المنظمات المهنية) حول الإجراءات الواجب اتخاذها على المدى القريب والمتوسط **لمقاومة ظاهرة النقل العشوائي وغير المحمي للعاملات في القطاع الفلاحي**، وتمّ الإتّفاق في هذا الشأن على **احداث صنف جديد من النقل البري خاص** بنقل العملة في القطاع الفلاحي وذلك في إطار مراجعة القانون عدد33 لسنة 2004 المؤرخ في 19 أفريل 2004 والمتعلّق بتنظيم النقل البري على أن تتولى وزارة النقل ضبط أساليب إسناد رخصه وأساليب تسليم وتجديد بطاقات استغلاله ضمن الأوامر الترتيبية المنظمة لهذا الصنف الجديد من النقل البري. ✓ صادق المجلس الوزاري المضيق بتاريخ 8 مارس 2017على **الاستراتيجية الوطنية للتمكين الاقتصادي والإجتماعي للنساء والفتيات في المناطق الريفية 2017-2020**، التي تحتوي على خمس محاور رئيسية من ضمنها رفع تشغيلية النساء في الوسط الريفي ودعم مبادراتهن الإقتصادية عبر تنمية قدراتهن وتقريب التكوين وتنويعه وتيسير حصولهن على التمويل ووسائل الإنتاج والنفاذ إلى الأسواق وتنظيمهن في هياكل الإقتصاد الإجتماعي والتضامني، وتيسير انتفاعهن بالتغطية الإجتماعية وبظروف العمل اللائق والمحمي. ويجري حاليا إعداد خطة اتصالية للتوعية والتحسيس وكسب الدعم حول الحقوق الإقتصادية والإجتماعية للعاملات في الوسط الريفي وخاصة في القطاع الفلاحي من أجل اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتيسير انخراطهن في منظومة الضمان الإجتماعي والتمتع بظروف العمل اللائق والمحمي. ✓ تمت المصادقة على خطة العمل التنفيذية للاستراتيجية خلال مجلس وزراء بتاريخ 11 أوت 2017. **وتبلغ التكلفة المالية التقديرية للفترة (2017-2020) 53.506 مليون دينار** (54 % على ميزانية الدولة و46% في إطار التعاون الدولي).
16	**و. العمل على تعميم التَعليم قبل المدرسي وتطبيق التمييز الايجابي في ميدان التعليم بتوفير الملبس والأكل واللَوازم المدرسية والاعانات**	حرصت حكومة الوحدة الوطنية على **تعميم التَعليم قبل المدرسي وتطبيق التمييز الايجابي في ميدان التعليم** بتوفير الملبس والأكل واللَوازم المدرسية والاعانات لأبناء

	لأبناء العائلات ذات الدَخل المحدود مع العناية بالأوضاع الصَحيَة والمرافق الضروريَة بهذه المدارس	العائلات ذات الدَخل المحدود مع العناية بالأوضاع الصَحيَة والمرافق الضروريَة بهذه المدارس. ✓ سجّلنا تطورا في نسبة المدارس التي بها سنة تحضيرية من45,8% سنة 2016/2015 (2094مدرسة) الى 48 % سنة 2017/2016 (2194 مدرسة) ✓ سجلنا تطور في نسبة تلاميذ السنة الاولى المنتفعين بالسنة التحضيرية من 85.9 % سنة 2016/2015 الى 86.9 % سنة 2017/2016 ✓ سيتمّ العمل في مستهلّ السنة الدراسية المقبلة على إضافة طاقة استيعاب لـــ 7500 طفل في سنّ 5-6 سنوات للانتفاع بالسنة التحضيرية في المناطق الريفية والأحياء الشعبية ذات الكثافة السكانية المرتفعة. ✓ في إطار تطبيق التمييز الايجابي في ميدان التعليم تعمل الوزارة على توفير الأكلة واللّوازم المدرسية والاعانات لأبناء العائلات ذات الدَخل المحدود لمجابهة متطلبات العودة المدرسة 2017/2018. كما تمّ اعداد مشروع ميزانية القطاع لسنة 2018 وخاصة العنوان الثاني منها وفق قاعدة ومبدأ التمييز الإيجابي أي إعطاء أكثر من يستحقّ أكثر.
17	**ز. المحافظة على المقدرة الشرائيّة الأجراء عبر احترام آليّات المفاوضات الاجتماعيّة مع دعم انتاجيّة المؤسّسات الاقتصاديّة وضمان تحقيق الاولويّات الوطنيّة**	بغرض المحافظة على المقدرة الشرائيّة عبر احترام آليّات المفاوضات الاجتماعيّة مع دعم انتاجيّة المؤسّسات الاقتصاديّة وضمان تحقيق الاولويّات الوطنيّة، تولت حكومة الوحدة الوطنية: ✓ **تجسيد الاتفاق حول الزيادات في الأجور في القطاع العام** (وظيفة عمومية ومؤسسات ومنشآت عمومية) الممضى بتاريخ 22 سبتمبر 2015 بين الحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل وذلك بإعادة جدولة صرف الزيادات في الأجور ✓ ابرام إتفاق بين الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية حول الزيادات في الأجور في القطاع الخاص بعنوان سنتي 2016 و2017 وذلك في 10مارس 2017.

٧.إرساء سياسة خاَصَة بالمدن والجماعات المحليَة

ع/ر	التعهـــد	تفصيل مدى تقدم الإنجاز إلى غاية 12 مارس 2018
1	**1) إعداد تقييم لوضع المدن وفقا لمقاييس جودة الحياة**	تولت مصالح وزارة الشؤون المحلية والبيئة القيام بزيارات ميدانية خلال نهاية سنة 2016 لتقييم الاوضاع البيئية بالعديد من المناطق البلدية خاصة في مجالات النظافة والتصرف في النفايات والعناية بالبيئة الحضرية ، واعداد تصورات واجراءات لتحسين الإطار الحياتي للمواطن والرفع من مؤشرات جودة الحياة .
2	**2) تحديد مخطَط عاجل لتحسين الخدمات العموميَة والمحيط العمراني في كلَ المدن (ترميم وتطوير البنية الأساسية والفضاءات الثقافية والشَبابية والرَياضية والمناطق الخضراء)**	وضعت وزارة التجهيز والاسكان والتهيئة الترابية **أهدافا استراتيجية لتطوير الخدمات العموميَة** التي تندرج في نطاق مجالات تدخلها من أجل المحيط العمراني في كلَ المدن والحد من الفوارق الجهوية وربط مناطق الإنتاج بمناطق التوزيع وتيسير المبادلات وتوفير بنية أساسية محفزة للاستثمار من خلال المشاريع والبرامج التالية: ✓ **<u>مجال الجسور والطرقات</u>** تهدف برامج الوزارة الى **تحسين مستوى البنية التحتية للجسور والطرقات وتطوير جودة الخدمات** لتلبية طلبات مستعملي الطريق من خلال: **- تدعيم شبكة الطرقات السيارة والطرقات السريعة** **- ربط المناطق الداخلية بالموانئ والمطارات** **- توسيع شبكة المسالك الريفية** **- تطوير الطرقات وصيانتها وتعهدها** وتتمثل أهم المشاريع الطرقية التي يتم انجازها خلال فترة المخطط 2016-2020: - الطريق السيارة تونس - جلمة - مشروع بناء جسر بنزرت - مشروع بناء منشأة فنية على الطريق الجهوية رقم 128 لربط مدينة قربص

		- مشروع ربط مدينة تطاوين بالطريق السيارة أ1 - **مشروع انجاز الأروقة الإستراتيجية لربط مدن الوسط الغربي بالشريط الساحلي** - **برنامج تعصيرالطرقات البلدية**: تمّ الانطلاق في إنجاز القسط الأوّل من برنامج تعصير الطرقات البلدية لفائدة 72 بلدية كبرى ومتوسطة وصغرى بكلّ الولايات يتم تحديدها من قبل هذه الأخيرة. وتعتزم الوزارة استكمال التدخّل في بقية البلديات ومواصلة اعتماد التمشي السابق مع إستعمال الاعتمادات التي ستخصّصها وزارة الشؤون المحلية والبيئة للبلديات المحدثة للمساحات الخضراء واقتناء معدّات وغيرها من الأبواب الأخرى باستثناء الطرقات. **كما انطلقت وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية في اطار مقترحات مبادرات التجديد وتطوير الأداء العمومي في انجاز جملة من المشاريع التجديد تتمثل في التالي:** - تركيز مصاعد كهربائيّة بالممرات العلويّة للطرقات بالشراكة بين القطاعين العام والخاص - تطوير طريقة استخلاص معلوم عبور الطريق السيارة - انجاز وتهيئة مآوي للسيارات بالشراكة بين القطاعين العام والخاص - تهيئة وصيانة المناطق الخضراء - ترشيد استهلاك المياه بمشاريع البناء - ترشيد استهلاك الطاقة بمشاريع الطرقات والبناء - **تثبيت سكان المناطق الحدوديّة والغابيّة بمناطقهم** - **توفير المرافق والخدمات بالمعابر الحدوديّة** - **إحداث صندوق ضمان القروض المسندة لفائدة الفئات من ذوي الدخل غير القار**

		✓ **مجال السكن:** تتمثل الأهداف الإستراتيجية في **توفير السكن الاجتماعي والميسر وتأهيل الرصيد السكني** القائم بالعمل على : **السيطرة العقارية** من خلال دعوة وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية للتفويت في الأراضي الدولية للمنشآت العمومية - التوجه نحو البناء العمودي عند مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية - دعوة وزارة الفلاحة للإسراع في البت في ملفات تغيير صبغة الأراضي الفلاحية - دعوة المستلزمين العموميين للتقليص في آجال ربط المشاريع السكنية بمختلف الشبكات **توفير السكن الاجتماعي والميسر:** تخصيص أراض دولية لإنجاز مشاريع السكن الاجتماعي وتدعيم تدخل الباعثين العقاريين العموميين **تأهيل الأحياء السكنية والعناية بالرصيد السكني :** - مواصلة **تنفيذ برنامج تهذيب وتأهيل الأحياء السكنية** الجيل الأول والإعداد لانطلاق الجيل الثاني. - **إصدار القانون الخاص بالبنايات المتداعية للسقوط** والانطلاق في تنفيذ البرنامج النموذجي - إعادة النظر في التصرف في الرصيد العقاري من أملاك الأجانب
3	**3) تشجيع الاطارات للعمل في الجهات المعنيّة بالتمييز الإيجابي**	بالنسبة للجماعات المحلية: يتم حاليا اعداد دراسة لتشخيص الحاجيات من الاطارات بالجماعات المحلية واستصدار اطار قانوني يتضمن **اقرار تحفيزات لتشجيع الاطارات للعمل بالجماعات المحلية وفق مبادئ التمييز الايجابي**. مع العلم أنه قد تمت نقلة عديد اطارات من بلديات مراكز الولايات إلى المناطق الداخلية ذات الأولوية خلال تركيز البلديات الجديدة.

4	**4) حثّ البلديَات على تطبيق القانون في مجال الطَرقات والبناء الفوضوي وحفظ الصَحة والبيئة**	✓ **تم اعداد واستصدار الأمر عدد 433 لسنة 2017 المؤرخ في 10 افريل 2017 المتعلق بضبط الخطايا والمخالفات المتعلقة بتراتيب حفظ الصحة والنظافة العامة.** ✓ تم احداث سلك الشرطة البيئية واعطاء اشارة انطلاق نشاطها من طرف السيد رئيس الحكومة بتاريخ 13 جوان 2017 وبباقي بلديات الجمهورية يوم 25 سبتمبر 2017. ✓ تم **تركيز جهاز الشرطة البيئية** سنة 2017 في 74 بلدية موزعة كما يلي: -34 بلدية بتونس الكبرى -20 بلدية بمراكز الولايات -20 بلدية بالمناطق السياحية والبلديات ذات الكثافة السكانية العالية ويبلغ العدد الجملي للأعوان التابعين لجهاز الشرطة البيئية 275 عونا منها 160 عونا ببلديات تونس الكبرى و115 عونا ببقية البلديات داخل الجمهورية: وقد قام جهاز الشرطة البيئية منذ إنطلاق عمله الفعلي بتحرير قرابة 6200 مخالفة بين محاضر تحسيسية ومحاضر رسمية وذلك في بلديات ولايات تونس الكبرى لحدّ نهاية سنة 2017. ✓ تم إدراج 48 بلدية جديدة بالقسط الثاني لسنة 2018 بالإضافة إلى تكوين قرابة 300 عونا إضافيا لتدعيم جهاز الشرطة البيئية من خلال إعادة توظيف أعوان بلديين بعد تكوينهم . ✓ مواصلة أغلبية البلديات **مراقبة ظاهرة البناء الفوضوي** واتخاذ الاجراءات اللازمة تجاه المخالفين واصدار قرارات الهدم والقيام بتنفيذها باشراف السادة الولاة وبتدخل سلك أعوان التراتيب والشرطة البلدية. ✓ اقرار برنامج **" مدرسة النظافة"** وبعث لجنة قيادية تشرف عليها وزارة الشؤون المحلية والبيئة بمشاركة الأطراف ذات العلاقة. ويمتد هذا البرنامج لفترة 5 سنوات 2018-2022. و قد تم تكليف كل من مركز التكوين ودعم اللامركزية ومركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة لتنفيذ مكونات هذا البرنامج.

5	**5) تغيير السَياسة العمرانيَة للأحياء الشَعبية وإخضاعها لمقاييس جودة الحياة**	سعت حكومة الوحدة الوطنيّة إلى **تغيير السَياسة العمرانيَة للأحياء الشَعبية وإخضاعها لمقاييس جودة الحياة. وذلك عبر إرساء:** - **برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية** (الجيل الأول والجيل الثاني) - **برنامج تعصير الطرقات داخل المناطق البلدية** - **البرنامج الخصوصي لتهذيب الأحياء الشعبية للحد من التفاوت الجهوي**
6	**6) إستكمال مخطط استراتيجي للتَهيئة التَرابية والعمرانيَة ليشمل كامل تراب الجمهوريَة**	أهم الدراسات والمشاريع المنجزة: ✓ **دراسة المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني:** وثيقة توجهات كبرى وأداة هامة لتنظيم استعمال الفضاء الترابي وإضفاء التناسق بين مختلف البرامج والمشاريع التنموية في إطار نظرة شاملة وإستشرافية توفق بين تحقيق التنمية الجهوية والإندماج في الاقتصاد العالمي وضمان التوازنات الطبيعية والنظم البيئية الكبرى. ✓ **دراسات الأمثلة التوجيهية للجهات الاقتصادية:** تساعد هذه الأمثلة التوجيهية على إكساب الجهات الاقتصادية مزيدا من النجاعة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والرفع من التنسيق بين الولايات داخل الجهة الاقتصادية والإستغلال الأمثل للخصوصيات والمؤهلات التي تميز هذه الجهات الاقتصادية لتدعيم الإندماج في الإقتصاد العالمي وكسب رهان التشغيل وتدعيم التنمية الجهوية. ✓ **دراسات الأمثلة التوجيهية للمجموعات العمرانية الكبرى والمناطق الحساسة:** تهدف إلى: - **ضبط التوجّهات الأساسيّة للتهيئة** وإحكام استعمال المجال الترابي للمنطقة الترابية المعنية مع الأخذ بعين الإعتبار المناطق المجاورة والتوازن بين التوسع العمراني وبقية الأنشطة الاقتصادية والمحافظة على الموارد الطبيعية - توجيه تركيز البرامج العموميّة والتنسيق بينها ورسم البنى التحتيّة الأساسيّة ومواقع التجهيزات المهيكلة والأنشطة الاقتصادية لإكساب الأقطاب العمرانيّة أكثر قدرة على المنافسة.

		✓ **الأطالس الرقمية للولايات** - تكوّن أطالس الولايات قاعدة معطيات حول الخصوصيات الطبيعية والبيئية والديمغرافية والإقتصادية والإجتماعية والعمرانية على مستوى الولاية المعنية من شانها المساهمة في معرفة أفضل للتراب الوطني وللظواهر المميزة لإستعماله. - وهي وثائق تم تحيينها في شكل رقمي جديد على مستوى كل ولاية بالإعتماد على تقنيات الإعلامية والإتصال الحديثة لتعميم الإستفادة منها.
7	**7) تشجيع إنجاز مشاريع لمعالجة النَفايات وتثمينها**	قامت وزارة الشؤون المحلية والبيئة بـــ: ✓ التسريع في إنجاز قسط عاجل من مراكز التحويل خاصة بولايات اقليم تونس والمدن الكبرى بما يمكّن من تسهيل مهمة البلديات لتأمين عمليات تجميع النفايات. وقد تم الترفيع في هذا العدد من 7 مراكز متعهّد بها الى 12 من خلال القيام بمجهود إضافي في هذا الإطار. ولقد بلغت نسبة تقدم الأشغال بـ 11 مراكز تحويل بتونس الكبرى كما يلي: قلعة الأندلس وسيدي صالح (100%) وحلق الوادي (90%) والكرم (100%) وطبربة (80%) وحمام الأنف (25%) والجديدة (60%)، والمنيهلة (10%) وباردو (40%) وحاسي الجربي بجرجيس (30%). وتم تركيز الحضيرة بالنسبة لمركز المرسى وبصدد إمضاء الصّفقات بالنسبة لمركزي سيدي حسين ووادي الليل. وتمّ إعادة الإعلان عن طلب عروض للمرة الثانية بالنسبة لـ 03 مراكز تحويل بولاية زغوان و03 مراكز تحويل بولاية توزر خلال شهر ديسمبر 2017 بعد أن تمّ إعلان طلب العروض الأول غير مثمر. ✓ **الإنطلاق في استغلال المصبين المراقبين بزغوان وتوزر خلال شهر جويلية 2017** ✓ **الإنطلاق في تطوير منظومة التصرّف في النفايات** وذلك عبر التخلي تدريجيا عن عملية الرّدم بمصبات مراقبة والإنتقال نحو المعالجة والتثمين تنفيذا لقرارات المجلس الوزاري المضيق المنعقد بتاريخ 21 نوفمبر 2016 وإحداث أقطاب لمعالجة النفايات، مع اعتماد صيغة اللزمة:

		• مشاريع ممولة في إطار برنامج "المصبات المراقبة 3 " وصندوق الإستثمار لتثمين النفايات في اطار التعاون التونسي الألماني KFW: ولايات قابس وسوسة وبنزرت: تمّ إعداد ملفات الإنتقاء الأوّلي وبصدد مناقشتها من طرف الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص برئاسة الحكومة للمصادقة قبل الإعلان عن طلب العروض لإنتقاء الشركات التي ستكلف بإنجاز وحدات معالجة النفايات في إطار عقود لزمات (DBO)، • بالنسبة للأقساط المتبقية (القيروان وصفاقس وسيدي بوزيد وولايات حوض وادي مجردة): تمّ تقديم طلب تمديد التمويل برنامج "المصبات المراقبة 3" الى البنك الألماني الذي أبدى موافقته المبدئية في انتظار الموافقة النهائية. • بالنسبة للمشاريع المبرمج تمويلها من طرف البنك الأوروبي للإستثمار (ولايات نابل والمنستير وتوزر وزغوان ومدنين): تمّ توجيه طلب تمويل لفائدة البنك الأوروبي للإستثمار بتاريخ 2017/04/3 وهو حاليا بصدد المناقشة مع مصالح وزارة التنمية والإستثمار والتعاون الدولي، مع الإشارة بأن المناقشات تتعلّق بصيغة اللزمات إماّ في شكل DBO (الإنجاز على كاهل الدولة) أو PPP/BOT (تمويل كلي عن طريق الخواص) وفي انتظار الموافقة على طلب التمويل، تم الإنطلاق في إعداد ملف الإنتقاء الأولي بمشاركة خبراء من البنك الأوروبي للإستثمار BEI وفي مرحلة ثانية سيتمّ إعداد ملف طلب العروض في شكل لزمات (DBO)، • **لزمة وحدة المعالجة والتثمين بجزيرة جربة:** تمّ إعداد ملف الإنتقاء الأولي والإنتهاء من فرز العروض والمصادقة على النتائج من طرف لجنة قيادة المشروع. وقد تمّ الإعلان عن النتائج وإعلام كلّ المشاركين بتاريخ 6 أكتوبر 2017، كما تمّ الانتهاء من إعداد ملف طلب الاستشارة للشركات المنتقاة وإرساله لها ومطالبتها بتقديم عروضها الفنية والمالية قبل تاريخ 5 مارس 2018، ومن المنتظر انهاء عملية الفرز والاعلام بالنتائج خلال شهر جويلية 2018.

		✓ مواصلة دعم وتطوير منظومات الرسكلة والتثمين والتشجيع على انجاز مشاريع من طرف الخواص لتثمين نفايات البناء والهدم والأشغال العامة ونفايات الأجهزة الكهربائية والألكترونية والزيوت الغذائية المستعملة والعجلات المطاطية المستعملة والمراكم والحاشدات المستعملة، ...الخ ✓ الانطلاق في تنفيذ عدد من المشاريع النموذجية **للفرز الإنتقائي للنفايات** من المصدر من طرف البلديات مع إقرار حوافز وتشجيعات من الدولة لدفع هذه المشاريع، بما يمكّن من **تثمين المواد العضوية عبر التسميد** وكذلك اعطاء قيمة إضافية للمواد الأخرى المستخرجة مثل البلاستيك والورق والورق المقوّى لغرض الرسكلة أو التثمين الحراري بمعامل الإسمنت. ✓ تحديد الأهداف الاستراتيجية التالية: بلوغ نسبة 95% من النفايات المنزلية والمشابهة التي تتم معالجتها في وحدات ملائمة ونسبة 30 % من النفايات التي يتم تثمينها مع نهاية سنة 2020. ✓ اتخاذ الإجراءات الضرورية **لإعادة تأهيل مركز معالجة النفايات الصناعية والخاصة بجرادو** بعد صدور الحكم القضائي في شأنه، ومن المؤمل إعادة فتح هذا المركز خلال سنة 2019.

VI.دعم نجاعة العمل الحكومي واستكمال تركيز المؤسَسات

	التعهـــــد	تفصيل مدى تقدم الإنجاز إلى غاية 12 مارس 2018
1	**1) التزام أعضاء الحكومة بمقتضيات العمل الجماعي والمتضامن**	
2	**2) تسريع مسارات أخذ القرار وإنجاز المشاريع ومتابعتها و اعداد رزنامة لتنفيذ الاصلاحات المتّفق عليها**	✓ تم ارساء أربع فرق عمل برئاسة الحكومة **لإعداد استراتيجيات الإصلاحات الكبرى** في مختلف المجالات وبالأخص **الوظيفة العمومية، والمنشآت العمومية، وصناديق الضمان الاجتماعي والقطاع المالي** مما ساعد على تحسين محتوى الإصلاحات وتصميمها والتعجيل بتنفيذها . ✓ كما تمت الاستفادة أيضا من مشاركة خبراء الموقعين على "اتفاق قرطاج" بإنشاء أربع لجان مشتركة للعمل مع الحكومة في مجال الإصلاحات الرئيسية. وقد التزمت الحكومة أيضا بالتواصل مع القوى الحية في المجتمع وشرح ضرورة الإصلاحات وخاصة نتائجه الإيجابية على المدى المتوسط . ✓ كما اعدت حكومة الوحدة الوطنية البرنامج الاقتصادي و الاجتماعي افق 2020 الذي يتمحور في جزأين: - الاول يستعرض الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بصفة مرقمة لحكومة الوحدة الوطنية بعد أن يتعرض للوضع العام والتحديات الاقتصادية والاجتماعية من خلال معالجة الوضع الاقتصادي الموروث ومجابهة التحديات الاقتصادية لسنة 2017 وما قامت به الحكومة لمواصلة الجهود المبذولة لضمان توازن الميزانية في سنة 2017. - أما الجزء الثاني فيحدد خارطة طريق الحكومة للخروج من الازمة والانعاش الاقتصادي فيرتكز على ثلاث أعمدة :(1) **دعم انتعاش الاقتصاد بناءا على إصلاحات**

		هامة على المدى المتوسط، (2) اعتماد برنامج إرادي طموح لدعم النشاط الاقتصادي و(3) تعزيز سياسات الادماج الاجتماعي والتشغيل. ✓ يتم العمل على مستوى رئاسة الحكومـة وبالتنسيق مع الوزارات المتدخلة على **وضع منظومـة "إنجاز" لمتابعة المشاريع العمومية**. وستمكن هذه المنظومـة من التسريع في إنجاز المشاريع ومتابعتها ✓ أكّدت حكومة الوحدة الوطنيّة على ضرورة تسريع نسق تنفيذ المشاريع المبرمجة وقرارات المجالس الوزاريَة والجهويَة حول التَنمية في مختلف الولايات وذلك من خلال متابعة لصيقة لإيجاد حلول لحلحلة المشاريع المعطلة بجلّ الولايات كما قامت رئاسة الحكومة بزيارة 08 جهات من قبل رئيس الحكومة وهي سليانة وجندوبة ومدنين وصفاقس وتطاوين وباجة والقيروان وتوزر وتعهّد السيد رئيس الحكومـة بزيارة بقيّة الولايات. كما قامت لجنة متابعة المشاريع المعطلة بالجهات بمتابعة المشاريع المعطلة بـ 22 ولايـة من جملة 24 ولاية. وتوصّلت بالتنسيق مع مختلف المتدخلين الى **دراسة وفض إشكاليات 500 مشروعا معطّلا (436 مشروعا عموميا و43 مشروعا خاصّا).**
3	3) ارساء سياسة اتّصاليّة ناجعة	تقوم حكومـة الوحـدة الوطنية بإتباع سياسة إتصالية مبنية على الحينية والشفافية في نقل الخبر للمواطن والممضين على إتفاق قرطاج وذلك من خلال شبكات التواصل الاجتماعي أو من خلال البلاغات الرسمية التي تصدرها والندوات الصحفية التي يقوم بها أعضاؤها و يقوم بها الناطق الرسمي للحكومـة إثــر كل جلسة وزاريـة.

4	**4) اصدار قانون لدفع النموّ الاقتصادي يتضمّن الاصلاحات و الاجراءات الضروريّة التي تمكّن من حفز المبادرة و تيسير الاجراءات الاداريّة و تقليص كلفة العمليّات والمعاملات الاقتصاديّة**	بادرت حكومة الوحدة الوطنية على اصدار قانون لدفع النموّ الاقتصادي يتضمّن الاصلاحات والاجراءات الضروريّة التي تمكّن من حفز المبادرة وتيسير الاجراءات الاداريّة وتقليص كلفة العمليّات والمعاملات الاقتصاديّة وذلك من خلال **عرض ومناقشة القانون المتعلق بأحكام استثنائية للتسريع في إنجاز المشاريع الكبرى.**
5	**5) الاسراع في اتمام إرساء المؤسسات الدستورية**	✓ تمت المصادقة في مجلس نواب الشعب على قانون هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، كما تمت المصادقة على مشروع قانون يتعلق بالأحكام المشتركة بين الهيئات الدستورية المستقلة وبصدد إعادة العرض على الجلسة العامة للمصادقة من جديد بعد قبول الطعن في أحد الفصول من قبل الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية مشاريع القوانين. ✓ تمت إحالة مشاريع قوانين هيئة حقوق الانسان وهيئة الاتصال السمعي البصري لمجلس نواب الشعب وهي بصدد المناقشة على مستوى اللجنة. ✓ بصدد استكمال الاستشارات بخصوص مشروع قانون هيئة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة على أن يحل المشروع على رئاسة الحكومة قبل موفى شهر فيفري 2018.
6	**6) إحداث المجلس الوطني للحوار الاجتماعي وتفعيله**	✓ صدر القانون عدد 54 لسنة 2017 المؤرخ في 24 جويلية 2017 المتعلق بإحداث المجلس الوطني للحوار الاجتماعي والذي يتولى خاصة تنظيم وإدارة الحوار الاجتماعي في المسائل الاجتماعية والاقتصادية ذات الاهتمام المشترك بين الأطراف الاجتماعية الثلاثة بما من شأنه ضمان العمل على إرساء مناخ اجتماعي محفز ودافع للتنمية بمختلف أبعادها. ويستشار وجوبا في مشاريع القوانين ومشاريع الأوامر الحكومية ذات العلاقة بالشغل والعلاقات المهنية والتكوين المهني والحماية الاجتماعية. كما يستشار في مشاريع القوانين والأوامر الحكومية ذات الصّبغة الاقتصادية والاجتماعية وفي مخطّطات التنمية

		الاقتصادية والاجتماعية وفي الميزانيات الاقتصادية بما من شأنه أن يساهم في بلورة خيارات وسياسات وبرامج تنموية تحظى بالتوافق وتغلب عليها التشاركية والمساهمة الفاعلة والمسؤولـة لأطراف الإنتاج الثلاثة. ✓ شرعت وزارة الشؤون الاجتماعية بالتشاور مع الأطراف الاجتماعية في إعداد النصوص التطبيقية لهذا القانون ليتم التركيز الفعلي لهذا المجلس ويباشر عمله في أقرب الآجال.
7	**7) حكومة تحظى بالدَعم الكامل من قبل الأطراف الدَاعمة لمبادرة رئيس الجمهوريَة على قاعدة الأولويات والتوجهات المضمَنة بهذه الوثيقة التوافقيَة ومبادئ التشاركيّة**	